

No. 37096

**Finland
and
United Arab Emirates**

Agreement between the Republic of Finland and the United Arab Emirates for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with protocol). Abu Dhabi, 12 March 1996

Entry into force: *26 December 1997, in accordance with article 27*

Authentic texts: *Arabic, English and Finnish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Finland, 12 December 2000*

**Finlande
et
Émirats arabes unis**

Accord entre la République de Finlande et les Émirats arabes unis tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole). Abou Dhabi, 12 mars 1996

Entrée en vigueur : *26 décembre 1997, conformément à l'article 27*

Textes authentiques : *arabe, anglais et finnois*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Finlande, 12 décembre 2000*

٢١ - بالحسبة للمادة ٢١

طبقا لاحكام المادة ٢١ لا يوجد في هذه الإتفاقية ما يؤثر على حق دولة الإمارات العربية المتحدة وتقسيماتها السياسية الفرمية وحكوماتها المحلية أو مملكتها المحلية من تطبيق قوانينها الخاصة بالخراجات على الدخل المكتسب من ممتلكات واستغلال البترول والموارد الطبيعية الأخرى - وإن مثل هذا الدخل سيخضع للخريبة وفقا لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة .

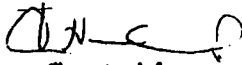
٢٧ - بالحسبة للمادة ٢٧

بالرغم من احكام المادة ٢٧ من هذه الإتفاقية - فإن احكام المادة ٨ من هذه الإتفاقية سوف تسري على الخراجات المفروضة على الإرباح المكتسبة في أو بعد الاول من يناير ١٩٩٢ والحاجة من ممتلكات الطن والطائرات العاملة في الحقل الدولي.

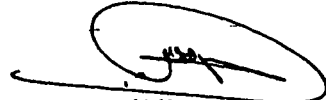
وإشهاداً على ذلك قام الموقعون أدناه والمخولون من حكوماتهم أصولاً بالتوقيع على هذه البروتوكول .

حررت في ابوظبي في هذا اليوم ١٢ من مارس ١٩٩٦م
الموافق ١٤١٦ هـ من ثلاث نسخ بالعربية والفرنسية والإنجليزية
وفي حالة أي اختلاف فيما يتعلق بتفسير هذا البروتوكول يعود الحكم
الإنجليزي .

من حكومة
جمهورية فلجندا


أولى نوربيك
وزير

من حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة


أحمد حميد الطاير
وزير الدولة لشؤون
المالية والمعاشرة

٣ - بالنسبة للمادة ٨ و ١٣

إن أحكام المادة ٨ والمادة ١٣ تنص أيضا على الأرباح الخاتجة من عمليات السفن والطائرات العاملة في النقل الجوي وأن عائدات رأس المال من تحويل ملكية مثل هذه السفن أو الطائرات والتي تكتسبها شركة طيران الخليج أو شركة الملاحة العربية المتحدة أو أي مشروع يؤسسه مقيم في دولة متعاقدة بالإشتراك مع مقيم في دولة متعاقدة أخرى ولكن فقط بذلك القدر من الأرباح أو العوائد التي تطابق المساهمة التي يملكها المقيم في دولة متعاقدة .

٤ - بالنسبة للمادة ١٠ الفقرة ٣ والمادة ١١ الفقرة ٣ والمادة ١٢ الفقرة ٣

أنه في حالة إبرام إتفاقية بين فنلندا و دولة خالصة - بمسند التوقيع على هذه الإتفاقية - و توافق فنلندا بمقتضاها بأن المقيم في تلك الدولة الخالصة - فيما يتعلق بأرباح الأسهم والفوائد والإتاوات والتي تدفع بمقتضى ملكية دين أو حقوق في ممتلكات والتي تكون مرتبطة فعلياً بمشقة دائمة والتي يملكها مثل هذا المقيم في فنلندا يكون مؤهلاً للإستفادة من معاملة أكثر تفضيلاً من تلك التي وردت في الفقرة ٣ من المادة ١٠ والفقرة ٣ من المادة ١١ والفقرة ٣ من المادة ١٢ وفي هذه الحالة تخضع حكومة فنلندا بدون أي تأخير غير مبرر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة كتابياً عبر القنوات الدبلوماسية بالتزامها في بدء مفاوضات مسح حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة للخطر في منح تلك المعاملة التفضيلية التي منحت للمقيمين في تلك الدولة الخالصة إلى المقيمين الخاضعين لمولة الإمارات العربية المتحدة .

بروتوكول

عند التوقيع على الإتفاقية اليوم بين جمهورية فلندا ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل والمشار إليها فيما بعد " بالإتفاقية " فقد وافق الموقعون اذناه على الاحكام التالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإتفاقية .

١ - بالنسبة للمادة ٤ الفقرة ٢

ان أي هيئة حكومية مشتركة والتي يكون رأس مالها أو أي رأس مال آخر ذو طبيعة مشابهة تساهم فيه دولة الامارات العربية المتحدة مع دول أخرى يكون مؤهلاً للاستفادة من مزايا هذه الإتفاقية ولكن فقط على ذلك الجزء الذي يعادل مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة في مثل هذا رأس المال .

٢ - بالنسبة للمادة ٦ والمادة ١٢:-

إن الدخل الناتج من الإستعمال المباشر أو الإيجار أو الإستعمال بسا دورة أو حق التمتع بالامتلاك غير المنقولة الكائنة في فلندا والتي تملكها شركة تكون مقبلة في فلندا وأن أي أسهم غير تلك التي تخرج في بورصة أوراق مالية مشترك بها والتي يجنحها مساهم في شركة أو مؤسسات رأسمالية كتكتسب من تحويل أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى غير تلك الأسهم المدرجة في سوق أوراق مالية رسمية أو في شركة تتكون أمولها بمقتضى رسمية من ممتلكات غير منقولة تقع في فلندا يجوز أن تخضع للضريبة في فلندا .

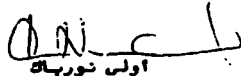
وإشهاداً على ذلك قام الموقعون أدناه والمخولون من حكوماتهم أصولاً
بالتوقيع على هذه الإتفاقية .

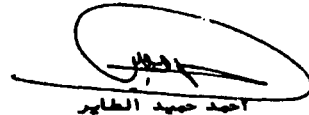
حررت في أبوظبى في هذا اليوم ١٢ من مارس ١٩٩٦م
الموافق ٢٠١٦ هـ من نقطتين أمليتين باللغات الفلندينية
والعربية والإنجليزية ولكل منهما حجة متساوية .

وفي حالة الاختلاف في تفسير أحكام هذه الإتفاقية يعود النعم الإنجليزى.

من حكومة
جمهورية فنلندا

من حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة


أولى توريباك
وزير


أحمد حميد الطاهر
وزير الدولة لشئون
المالية والمعاش

المادة (28)

الإنهاء

تبقى هذه الإتفاقية سارية المفعول ما لم يتم إنهاؤها بواسطة دولة متعاقدة - يجوز لأي من الدولتين المتعاققتين إنهاء الإتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية والإخطار بإنهاؤها قبل ستة أشهر على الأقل من إنتهاء أي مدة مالية تلى مباشرة فترة عشرة سنوات بدءاً من تاريخ نفاذ الإتفاقية وفي هذه الحالة لا تسرى الإتفاقية في كلا الدولتين :-

(١) بالحسبة للخرائب المقتطعة في المدينع على الدخل المكتسب في أو بعد الأول من يناير في السنة المالية التي تلى مباشرة السنة التي تم فيها الإخطار بالإنهاء .

(٢) فيما يتعلق بالخرائب الأخرى على الدخل أو الخرائب المفروضة عن أي سنة ضريبية تبدأ في أو بعد الأول من يناير في السنة المالية التي تلى مباشرة السنة التي تم فيها تطعيم إخطار الإنهاء.

(٠٠ / ٠٠ يتبع)

مادة (٣٦)

الإمتيازات الدبلوماسية والقنصلية

لن تؤثر احكام هذه الإتفاقية على الإمتيازات المالية لاعضاء الهيئات الدبلوماسية أو الهيئات القنصلية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب إتفاقيات خاصة .

المادة (٣٧)

العقود

١ - تقوم حكومات الدولتين المتماقتتين بإصدار كلٍ منها الأخرى بشأن المتطلبات المستورية لجمال هذه الإتفاقية مارية المفعول قد تم الإلتزام بها .

٢ - وتدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ بعد خمسة عشر يوماً بعد إستلام الإخطار الأخير المشار إليه لي الفقرة ١ وتطبق احكامها على :

أ) فيما يتعلق بالفرائض المقتطعة في المديع على الدخل والفرائض على عائدات راس المال المكتسب في أو بعد أول يناير في السنة المالية التي تصح فيها الإتفاقية مارية المفعول .

ب) فيما يتعلق بفرائض الدخل الأخرى أو الفرائض المفروضة عن أي صفة ضريبية تبدأ في أو بعد الاول من يناير من السنة المالية التي تصح فيها الإتفاقية مارية المفعول .

(.. / .. يتبع)

مادة (٢٥)

تبادل المعلومات

١- تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بقدر المستطاع المعلومات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الإتفاقية أو لمنع التهرب المالي. وتعامل أي معلومات تتلقاها دولة متعاقدة بإعتبارها سرية على نفس النحو الذي يتم عليه الحصول على المعلومات وفقاً للقوانين الداخلية لتلك الدولة ، ولا يتم إفشاؤها الا للاختصاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) التي تعمل في مجال تقدير ، أو تحصيل أو تنفيذ أو إقامة الدعوى فيما يختص أو البت في الطعون المتعلقة بالقرائن المشمولة بهذه الإتفاقية . ولا يستخدم هؤلاء الاختصاص أو السلطات تلك المعلومات إلا لمحل هذه الاقتران . ويجوز لهم إفشاء المعلومات في إجراءات المحكمة العلنية أو في الأحكام القضائية.

٢- لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة (١) بشكل يؤدي إلى إلزام دولة متعاقدة :-

(أ) بتنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الممارسات الإدارية بتلك الدولة المتعاقدة أو بالدولة المتعاقدة الأخرى .

(ب) بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى .

(ج) بتقديم معلومات عن هاتهما -إفشاء أي -أمرات تجارية أو إقتصادية أو مناعية أو معاملات تجارية أو مهنية أو عملية تجارية أو معلومات قد يكون الكشف عنها مخالفاً للسياسة العامة أو (النظام العام) .

(.. / .. يتبع)

مادة (٢٤)

إجراءات الإتفاق المتبادل

- ١- إذا رأى خصم أن إجراءات إحدى الدولتين المتماقتين أو كليهما تؤدي أو سوت تؤدي بالحسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الإتفاقية، يمكنه بمرء النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في القوانين الداخلية لهاتين الدولتين أن يفرض ضريبة على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يكون مقيماً بها إذا كانت ضريبة تتدرج تحت الفقرة ١- من المادة ٢٢ ويجب أن تصرف الضريبة خلال ثلاثة أعوام من أول إخطار بالإجراء الذي أدلى إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الإتفاقية .
- ٢- يتمين على السلطة المختصة ، إذا بدأ لها الامتراض موفوا وإذا لم تكن هي ذاتها قادرة على التوصل إلى حل مرضء تحوية الضريبة عن طريق الإتفاق المتبادل مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب فرض ضريبة لا تتفق مع هذه الإتفاقية . ويخلف أي إتفاق يتم التوصل إليه بمرء النظر عن أي مهلة قانونية يحددها القانون الداخلي في الدولتين المتماقتين ويتم إسترداد أو إضافة الضريبة حسبما تكون الحالة .
- ٣- يتمين على السلطات المختصة في الدولتين المتماقتين أن تصم من طريق الإتفاق المتبادل لتخليل أي صعوبات أو شكوك تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية . ويمكنهما أيضاً أن تتشاورا معاً لإزالة الإزوداج الضريبي في الحالات التي لم تتم عليها هذه الإتفاقية .
- ٤- يجوز أن تشمل السلطات المختصة في الدولتين المتماقتين مع بعضها البعض مباشرة بفرء التوصل إلى إتفاق حول المعنى المراد من الفقرات المتقدمة .

(.../... يتبع)

- ٢ - يجب ألا تجس الخريبة التي تفرخ على المنشأة الدائمة لمشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الاخرى بطريقة تكون أقل رعاية مما يفرخ في تلك الدولة الاخرى على مشروع تابع لتلك الدولة الاخرى وتمارى نفس الأنشطة فيها ، يجب أن لا يفسر هذا النص على أنه يلزم دولة متعاقدة بأن تمنح مواطنى الدولة المتعاقدة الاخرى أية معالوات شخصية وإعفاءات وخصومات لأفراخ الخريبة بسبب الوضع المندسى او المبتوليات العائلية التي تمنحها للمقيمين فيها .
- ٣ - بإستثناء الأحوال التي تسمى عليها أحكام المادة ٩ او الفقرة ٥ من المادة ١١ او الفقرة ٥ من المادة ١٢ فإن العائدة والإتساوات والمحفومات الاخرى التي تدفعها مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى ولغرض تحديد الارباح الخافضة للخريبة لمثل هذه المؤسسة مود تضم بمقتضى نفس الشروط كانتها قد كان تم دفعها الى مقيم في الدولة المذكورة أولاً .
- ٤ - لا يجوز إخضاع المؤسسات التابعة لدولة متعاقدة والتي يكون راب مالها مملوكاً كلياً أو جزئياً أو المهيمن عليه بطريقة مباشر أو غير مباشر بواسطة شخص أو أكثر من مواطنى الدولة المتعاقدة الاخرى لاهية خريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً كما أنه لا يخضع لاهية متطلبات تتعلق بها تكون مغايرة أو أكثر من المعه الخريبي أو ما يتصل به من المتطلبات التي قد تخضع لها المؤسسات الاخرى المتماثلة في تلك الدولة المذكورة أولاً.
- ٥ - تطبيق أحكام هذه المادة على الخرائب بكافة أنواعها على الرغم من أحكام المادة (٤).

(.. / .. يتبع)

(د) وإنه بمقتضى أى من أحكام الإتفاقية فإن الدخل الذى يكسبه مقيما فى فنلندا يكون مفعيا من الضريبة فى فنلندا وأنه على الرغم من ذلك فإن فنلندا عند احتسابها قيمة الضريبة على الجزء المتبقى من دخل ذلك الشخص أن تأخذ فى الإعتبار الدخل المعفى من الضريبة .

٢ - يتم تجنب الإزدواج الضريبي فى دولة الإمارات العربية المتحدة على النحو التالى :-

حيثما يكسب مقيم فى دولة الإمارات العربية المتحدة دخلا يجوز أن يخضع للضريبة بمقتضى أحكام هذه الإتفاقية فى فنلندا فإن دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تسمح بالضخم من ضريبة دخل ذلك الشخص مملفا بمعدل الضريبة التى دفعت فى فنلندا .

وإن مثل هذا الضخم سوف لن يتجاوز ذلك الجزء من الضريبة التى يتم احتسابها فى دولة الإمارات العربية المتحدة قبل منح ذلك الضخم الذى يخص الدخل الذى يمكن أن يخضع للضريبة فى فنلندا

مادة (٣٣)

علم التمييز

١ - لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة فى الدولة المتعاقدة الأخرى لاية ضريبة أو أية متطلبات تتعلق بها تكون مغايرة أو أكثر من المعنى الضريبي والمتطلبات المتعلقة به والتي يخضع لها مواطنو تلك الدولة الأخرى تحت نفس الظروف وبمفء خاصة فيما يتعلق بالإقامة والتي يخضع أو يجوز أن يخضعوا لها ، ويطبق ذلك النص أيضا على الرغم من أحكام المادة (١٦) على الاقتسام غير المالكين فى إحدى أو كلتا الدولتين المتعاقدين .

(.../... يتبع)

مادة (٢٢)

تجنب الإزدواج الضريبي

١ - يتم تجنب الإزدواج الضريبي في فلندا على النحو التالي :-

- (أ) حيثما يكسب مقيماً في فلندا دخلاً يجوز أن يكون بمقتضى أحكام هذه الإتفاقية خاضعاً للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة ففلندا فلندا سوف تمنح خصماً على دخل ذلك الخصم بمقتضى أحكام الفقرة (ب) يعادل ضريبة الدخل التي دفعت في دولة الإمارات العربية المتحدة وإن مثل هذا الخصم لن يتجاوز ذلك الجزء من الضريبة على الدخل والتي تم احتسابها قبل منح الخصم والتي ينسب حسب الحالة إلى الدخل الذي يخضع للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة
- (ب) إن أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة - إلى شركة مقيمة في فلندا والتي تسيطر بطريق مباشر على الأقل على نسبة 10٪ من القوة التصويتية في تلك الشركة دافعة أرباح الأسهم تدفع من الضريبة الفلندية
- (ج) بالرغم من الأحكام الأخرى لهذه الإتفاقية - أن الفرد الذي يقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي بمقتضى أحكام قوانين الضرائب الفلندية المشار إليه في المادة ٢ يعتبر أيضاً مقيماً في فلندا ويجوز إخضاعه للضريبة في فلندا ومع ذلك فإن فلندا سوف تسمح بأن أي ضريبة دخل ستدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة - تخضع من الضريبة الفلندية وذلك وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (أ) - (١) - (١) - أحكام هذه الفقرة الفرعية سوف تطبق فقط على المواطنين الفلنديين.

(.. / .. يتبع)

٢ - لفرض الدراسة أو البحوث العلمية أو كمستفيد من منحة أو بدل إعاشة أو جائزة دراسية من دولة متعاقدة أو من منظمة علمية أو تربية أو دينية أو خيرية وذلك بمقتضى برنامج تعاون فنى يتم الإتفاق عليه بين الدولتين المتعاقبتين
يكون بذلك معفياً من الضرائب فى تلك الدولة المذكورة أولاً وذلك فيما يتعلق بالتحويلات من خارج تلك الدولة وذلك لفرض معيشته أو تعليمه أو تدريبه بمقتضى مثل هذه المنحة أو الجائزة أو بسبب الإقامة

٣ - الطالب فى جامعة أو أى معهد آخر من أجل الدراسات العليا فى دولة متعاقدة أو كمتدرب فى مجال الأعمال التجارية أو الفنية أو الفنيهات والذى يكون أو كان مباشره قبل زيارته لتلك الدولة مقيماً بالدولة المتعاقدة المذكورة أولاً وأن وجوده فى الدولة المتعاقدة الاخرى لفترة ممتدة لاتتجاوز ١٨٢ يوماً ، لن يخضع لريبة فى تلك الدولة الاخرى فيما يتعلق بالمكافاة من الخدمات التى يؤديها فى تلك الدولة شريطة أن تكون مثل هذه الخدمات مرتبطة بدراسته أو تدريبه وأن هذه المكافاة تشكل دخلاً ضرورياً لمعيشته.

سادة (٢١)

الحل الآخر

١ - بدون دخل المقيم فى دولة متعاقدة أياً كان منشأها، والذى لم تتجاوزها المواد السابقة من هذه الإتفاقية ، تخضع للريبة فقط فى تلك الدولة .

(.../... يتبع)

ب) ومع ذلك فإن مثل هذا المماشى سوف يخلق للخريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مقيماً أو من رعايا تلك الدولة

٢- تطبيق أحكام المواد ١٥، ١٦ و ١٨ على الرواتب والاجور والمكافآت الأخرى المشابهة والمعافاة المتعلقة بخدمات تم اداؤها وإرتبطت بعمل زاولته دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية أو حكومتها أو سلطة محلية أو هيئة قانونية خاصة بها .

٣- تنص كذلك أحكام الفقرة ١ على المكافآت التي تدفع بمقتضى برنامج المعافاة التجموية التابع لدولة متعاقدة أو أقسامها السياسية الفرعية أو حكوماتها المحلية أو السلطة المحلية التابعة لها أو أي هيئة قانونية تابعة لها وتدفع من أموال تخصصها بمفعة خاصة تلك الدولة أو الفرع السياسي التابع لها أو حكومتها أو السلطة المحلية والتي تدفع إلى الخبراء أو المتطوعين الذين تختصهم السن الدولة المتعاقدة الأخرى وذلك بموافقة تلك الدولة الأخرى.

المادة ٢٠

الطلبة والمختبريون

١- إن الفرد الذي يقيم في دولة متعاقدة مباشرة قبل قيامه بزيارة دولة متعاقدة أو الذي يكون مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى وأن وجوده في الدولة المتعاقدة المذكورة لفظ :-

٢- لفرع التعليم أو التدريب يكونه طالباً في جامعة أو أي معهد آخر للتعليم العالي - أو كلية أو مدرسة - في تلك الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو أن وجوده كمتدرب لإكتساب الخبرة في مجال الزراعة والفنات .

(.../... يتبع)

٢ - يعنى إطلاع "المرتبات المدوية " حسب إستعمالها هذه المادة
المبالغ المحددة التي تدفع بمدة دورية مدى الحياة أو تدفع
خلال فترة زمنية محددة ملفاً وذلك بمقتضى إلتزام كامل وفمسال
بالدفع نقداً أو ما يعادل القيمة المالية .

مادة (18)

الخدمة الحكومية

١ - أ) الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى غير تلك المماشات
التقاعدية التي تدفعها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرسي
أو سلطة محلية أو حكومة محلية خاصة بها إلى فرد مقابل
خدمات أداها لتلك الدولة أو القسم السياسي الفرسي أو
السلطة المحلية أو الحكومة المحلية ، تخضع للضريبة فقط
في تلك الدولة .

ب) ومع ذلك فإن هذه الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى
المماشة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة ،
التي يقيم فيها الفرد إذا قدمت الخدمات إلى تلك الدولة
وإن الفرد :-

(١) من مواطني تلك الدولة أو
(٢) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة لغرض تقديم هذه
الخدمات..

٢ - أ) أي معاش يدفع من صندوق يؤسس بواسطة دولة متعاقدة أو
تقديمتها السياسية الفرسية أو سلطاتها المحلية إلى فرد
فيما يتعلق بخدمات تقدم إلى تلك الدولة ، أو تقديمتها
السياسية الفرسية أو سلطاتها المحلية تخضع للضريبة فقط
في تلك الدولة .

(.. / ..) يتبع)

مادة (17)

الفنانون والرياضيون

- 1- بالرغم من أحكام المادتين 14 و 15 فإن الدخل الذي يكسبه مقيم في دولة متعاقدة بمفته فناناً كيهنل للمرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزيون أو موسيقياً أو رياضياً ، من أنشطته الشخصية التي مارها في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعه للخريبة في تلك الدولة الأخرى التي تمارس فيها هذه الأنشطة .
- 2- حينما يستحق دخل مقابل أنشطة فنية زاولها فنان أو رياض بمفته المذكورة ، ليس للفنان أو للرياض نفسه ولكن لشخص آخر ، فإن ذلك الدخل ، بالرغم من أحكام المواد 7 ، 14 و 15 سيخضع للخريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها ممارسة أنشطة الفنان أو الرياضي .
- 3- لا تسري أحكام الفقرات 1 و 2 على الدخل الناتج من أنشطة تمارس في دولة متعاقدة بواسطة فنان أو رياض إذا كانت الزيارة تمول من أموال عامة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى أو فرع سياسي أو حكومة محلية أو سلطة محلية تابعة لها .

مادة (18)

المماشات التقاعدية والمرتبكات المحنوية
والمحفومات الأخرى المتشابهة

- 1- طبقاً لأحكام الفقرة 2 من المادة 19 فإن المماشات التقاعدية إذا كانت قد دفع مقابل خدمات سابقة أم لا - والفوائد الأخرى إذا كانت دورية أو كتمويح إجباري منح بمقتضى تشريع ضمان إجتماعي في دولة متعاقدة أو بمقتضى مشروع عام تؤمه دولة متعاقدة لإفراخ الضمان الإجتماعي أو أي رواتب سنوية قد تدفقا في تلك الدولة يجوز أن تخضع للخريبة في تلك الدولة

(.../...يتبع)

- ٢ - بالرغم من احكام الفقرة ١ فإن المكافآت التي يكسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تتم ممارستها في الدولة المتعاقدة الاخرى تخضع للخريبة فقط في تلك الدولة المذكورة أولاً إذا :-
- (أ) تواجد المقيم في الدولة الاخرى لفترة او فترات لا تتجاوز في مجموعها ١٨٢ يوماً في السنة المالية المعنية ، او
- (ب) دفعت المكافاة بواسطة او نيابة عن رب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى ، او
- (ج) لم تحتمل المكافاة مشاة دائمة او مركز ثابت يملكها رب العمل في الدولة الاخرى .
- ٣ - بالرغم من الاحكام السابقة من هذه المادة فإن المكافآت المكتسبة من وظيفة تمارس على متن سفينة او طائرة يتم تشغيلها في الحقل الدولي بواسطة مؤسسة دولة متعاقدة تخضع فقط للخريبة في تلك الدولة شريطة أن يكون المستخدم من مواطني تلك الدولة وليس من مواطني الدولة المتعاقدة الاخرى.

مادة (١٦)

اتعاب اعضاء مجلس الإدارة

إن تعاب مجلس الإدارة والمدفوعات الاخرى المماثلة التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة بمفته عضواً في مجلس إدارة شركة او أي كيان آخر مشابه للشركة التي تقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى - يجوز أن يخضع للخريبة في تلك الدولة الاخرى.

(.. / .. يتبع)

مادة (١٤)

المهن المستقلة

- ١ - الدخل الذى يحصل عليه مقيم فى دولة متعاقدة من قيامه بخدشات مهنية ، او غير ذلك من الانشطة ذات العلة المستقلة يخضع للضريبة فقط فى تلك الدولة ما لم يكن له مركز ثابت متاح له بمفء منتظمة فى الدولة المتعاقدة الاخرى لفرم اداء انشطته ، فإن كان له مشل هذا المركز الثابت يجوز إخضاع الدخل للضريبة فى الدولة المتعاقدة الاخرى ولكن فقط بالقدر الذى يحسب إلى ذلك المركز الثابت .
- ٢- تشمل عبارة الخدمات المهنية بوجه خاص ، الانشطة العلمية والادبية والفنية والتعليمية والتربوية وكذلك الانشطة المسقلة التى يزاولها الاطباء والمحامون والمعماريون والمهندسون والمحاسبون واطباء الاسنان .

مادة (١٥)

المهن الشائفة

طبقا لاحكام المواد ١٦ ، ١٨ ، ١٩ و ٢٠ فإن الرواتب والاجور والمكافآت الاخرى المشاطة التى يكتسبها مقيم فى دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تخضع للضريبة فقط فى تلك الدولة ما لم تمارس الوظيفة فى الدولة المتعاقدة الاخرى وإذا تمت ممارستها بهذه الطريقة فإن مثل هذه الرواتب والاجور يجوز إخضاعها للضريبة فى الدولة المتعاقدة الاخرى .

(.. / .. يتبع)

مادة (١٣)

الأرباح الرأسمالية.

- ١ - يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة والتي تم تعريفها في المادة ٦ والواقعة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، للخريبة في تلك الدولة الأخرى والتي تقع فيها تلك الممتلكات .
- ٢ - الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يملكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات قضائية مستقلة بما في ذلك الأرباح التي تنشأ من نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (وخصمها أو مع كل المشروع) أو مثل هذا المركز الشابت يجوز إخضاعها للخريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٣ - الأرباح الناتجة من نقل ملكية السفن أو الطائرات العاملة في مجال النقل الدولي أو الأموال المنقولة المتعلقة بتفصيل مثل هذه السفن أو الطائرات تخضع للخريبة فقط في تلك الدولة .
- ٤ - إن الأرباح التي تكسبها مشروع تابع لدولة متعاقدة من تحويل ملكية الحاويات والتي تشمل الترانزيت والبواخر والمعدات ذات الطلة في نقل الحاويات) التي تستعمل في نقل البضائع والسلع تخضع للخريبة فقط في تلك الدولة ما عدا إذا كانت مثل هذه الحاويات تستعمل في نقل البضائع والسلع فقط بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى .
- ٥ - إن الأرباح الناتجة من أي ممتلكات غير تلك المشار إليها في الفقرات السابقة من هذه المادة مود تكون خاضعة للخريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف في الملكية

(.. / .. يتبع)

- ٣ - لا تطبق احكام الفقرة -١- إذا كان المالك المحتفع بالإتاوات مقيماً في دولة متعاقدة ، يزاوِل نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الإتاوات عن طريق منشأة دائمة تقع فيها ، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت له يقع فيها ، وكان الحق أو الملكية اللذان تدفع عنهما الإتاوات مرتبطان ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة تطبق احكام المادة ٧ أو ١٤ حسبما تكون الحالة
- ٤ - تعتبر الإتاوات قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان الدافع هو الدولة نفسها ، ومع ذلك إذا كان الشخص الدافع للإتاوات سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركز ثابت ، وكان الإلتزام بدفع الإتاوات مرتبط بها وتتحمل تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت عبء دفع الإتاوات ، فإن هذه الإتاوات تعتبر منبثقة في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .
- ٥ - حيثما حدث بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المحتفع أو بين الإثنين معاً وبين شخص آخر ، إن تجاوزت قيمة الإتاوات ، مع مراعاة الإستعمال أو الحق أو المعلومات التي تدفع مقابلتها لها القيمة التي كان من الممكن أن يتم الإتفاق عليها بين الدافع والمالك المحتفع في غياب مثل هذه العلاقة ، فلا تطبق هذه المادة إلا على القيمة المذكورة الأخيرة وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للتخريب وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين مع وجوب مراعاة الاحكام الأخرى لهذه الإتفاقية .

(.. / .. يتبع)

- ٥ - حيثما حدث ، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بهمن الإثنين معاً وبين شخص آخر ، أن قيمة الفائدة مع مراعاة المطالبة بالدين التي تدفع عنها تتجاوز القيمة التي يمكن أن يكون قد تسم الإتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة ، عندئذ تطبق أحكام هذه المادة فقط على القيمة المذكورة الأخيرة ، وفي مثل هذه الحالة ، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للخريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتماقتين ، مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى في هذه الإتفاقية .

مادة (١٢)

الإتاوات

- ١ - الإتاوات التي تنفأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للخريبة فقط في تلك الدولة الأخرى إذا كان المقيم هو المالك المنتفع من الإتاوات .
- ٢ - يعني مصطلح "إتاوات" حسب إستخدامها في هذه المادة أي مدفوعات من أي نوع يتم إستلامها كمقابل لإستعمال أو حق إستعمال أي حقوق طبع أدبية أو فنية أو عمل علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية أو أفلام أو أشرطة البث الإذاعي أو التلفزيوني وأي براءة إختراع أو علامة تجارية أو نموذج أو موديل أو خطة تركيب مرية أو معلومات تتعلق بخبرات تجارية أو مناعية أو علمية ، ومع ذلك لا تشمل المصطلح أي مدفوعات تتعلق بعمليات التمدين أو المهاجر أو إستغلال المسوارد الطبيعية .

(.. / .. يتبع)

٢ - مصطلح « فائدة » حسب إستخدامها في هذه المادة تعني الدخل الناشئ من مطالبات الدين بكل أنواعها سواء كانت مضمونة برهن أم لا ، وسواء كانت تشمل حق المساهمة في أرباح المدين أم لا ، وعلى وجه الخصوص ، الدخل من الأوراق المالية الحكومية والدخل من السندات أو سندات الدين بما في ذلك علاوات الإصدار والجوائز المرتبطة بمثل هذه الأوراق المالية والسندات أو سندات الدين . فراضات التأخير للتفصيلات المتأخرة لا تعتبر كفائدة لأغراض هذه المادة .

٣ - لا تطبق أحكام الفقرة (١) إذا كان المالك المنتفع بالفائدة مقيماً في دولة متعاقدة وبزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنفص فيها الفائدة عن طريق محفظة دائمة تقع فيها ، أو يباشر في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع فيها وتكون المطالبة بالدين التي تدفع عنها الفائدة مرتبطة إرتباطاً فعلياً بالمحفظة الدائمة أو المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ حسبما تكون الحالة .

٤ - تعتبر الفائدة قد نفاذت في دولة متعاقدة عندما يكون الدافع مقيماً في تلك الدولة ، غير أنه إذا كان للشخص الذي يدفع الفائدة محفظة دائمة أو مركز ثابت في دولة متعاقدة - سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا - وكانت تلك المحفظة التي تدفع عنها الفائدة ترتبط إرتباطاً فعلياً بالمحفظة الدائمة أو المركز الثابت وتحملت تلك المحفظة الدائمة أو المركز الثابت عبء هذه الفائدة ، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر عندئذ قد نفاذت في الدولة التي تقع فيها المحفظة الدائمة أو المركز الثابت .

(.. / .. يتبع)

٣ - لا تسمى أحكام الفقرة ١- إذا كان المالك المحتف من أرباح الأسهم مقيماً في دولة متعاقدة ويمارس عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي تدفع الأرباح من خلال مركز ثابت موجود فيها ، وكانت ملكية الأسهم التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمحل هذه المنشأة أو المركز الثابت وفي محل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ حسبما تكون الحالة .

٤ - إذا حققت شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى فلا يجوز لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفسر أو تهربة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما تدفع مثل هذه الأرباح إلى مقيم بتلك الدولة الأخرى ، أو بالقدر الذي تكون بموجبه ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مركز ثابت في تلك الدولة الأخرى وكذلك لا يجوز إخضاع أرباح الشركة غير الموزعة لخرية أرباح الشركة غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة قد دفعت كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل في تلك الدولة الأخرى .

مادة (١١)

الفوائيد

١ - أن الفائدة التي تدفع في دولة متعاقدة والتي تدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للخرية فقط في تلك الدولة الأخرى إذا كان محل هذا المقيم هو المالك المحتف بالفائدة .

(.. / .. يتبع)

(ب) يحام نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة قسي الإدارة أو الرقابة أو في رأى مال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى .

ولس أى من الحالتين ، إذا وقعت أو فُرعت شروطاً فيما بين المشروعين في علاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين ، فإن أية أرباح كان من الممكن أن يحققها أي من المشروعين لو لم تكن هذه الشروط ولكنه لم يحققها بسبب وجود هذه الشروط يجوز فيها لهذا المشروع وإخضاعها للخريبة تبعاً لذلك .

مادة (١٠)

أرباح الأسهم

١ - أن أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للخريبة فقط في تلك الدولة الأخرى إذا كان المقيم الأخير هو المالك المنتفع بأرباح الأسهم.

٢ - تعنى عبارة « أرباح الأسهم » حسب إستخدامها في هذه المادة الدخل من الأسهم أو الحقوق الأخرى التي لا تخضع لمطالبات ديون ، والمساهمة في الأرباح وكذلك أي دخل آخر من حقوق مساهمة أخرى والذي يخضع لنفس المعاملة الخريبية بإعتباره دخلاً من الأسهم بموجب قوانين الدولة التي تكون بها الشركة القائمة بالتوزيع مقيمة فيها .

(.. / .. يتبع)

٢ - تحرى أيضا احكام الفقرات (٢-٣) على الارباح من المحاسبة فى إتخاذ عمل مشترك أو فى وكالة تدار على المستوى الدولى .

٤ - لافراج الفقرة (١) :-
يشمل مصطلح أرباح :

(١) الأرباح ، الأرباح المضافة ، العائدات الإجمالية والإيسرادات المكتسبة بطريق مباشر من عمليات السفن أو الطيران العاملة فى النقل الدولى.
(٢) الفوائد على المبالغ الناتجة مباشرة من عمليات السفن أو الطائرات العاملة فى النقل الجوى شريطة أن تكون محل هذه الفوائد مرتبطة بتلك العمليات .
بواسطة الشخص الذى يثقل السفينة أو الطائرة
ب) يشمل مصطلح عمليات السفن والطائرات :-

(١) إيجار السفن أو الطائرات .
(٢) إيجار الحاويات والمعدات المرتبطة بها .
(٣) تحويل ملكية السفن والطائرات والحاويات والمعدات المرتبطة بها .
الذى يقوم بها ذلك الشخص شريطة أن يكون الإستئجار أو الإيجار أو تحويل الملكية مرتبطة بعمليات تلك السفن أو الطائرات فى النقل الدولى .

مادة (٩)

المشروعات المشتركة

(١) حيثما:-

(٢) يماهم مشروع تابع لدولة متعاقدة بعمرة مباشرة أو غير مباشرة نفس الإدارة أو الرقابة أو فى رأس مال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع فى الدولة المتعاقدة الأخرى أو ،

(.. / .. يتبع)

- ٤ - لانتخب أرباح المخفأة دائمة إستناداً إلى مجرد قيام تلك المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بخائض للمشروع .
- ٥ - لأفراج الفقرات السابقة تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بنفس الطريقة عاماً بعد عام ما لم يوجد سبب قوي وكافي للعمل بغير ذلك .
- ٦ - حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل التي تمت معالجتها على حدة في مواد أخرى من هذه الإتفاقية فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

مادة (A)

النقل البحري والجوي

- ١ - بالرغم من أحكام المادة ٧ فإن أرباح مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة والخاتجة من عمليات السفن والطائرات العاملة في الحركة الدولية من نوع تخضع للتريبة فقط في تلك الدولة.
- ٢ - بالرغم من أحكام المادة ٧ فإن أرباح مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة والخاتجة من استعمال أو إيجار الحاويات (والتي تشمل الترانزيت والبواخر والمعدات ذات العلاقة لنقل الحاويات) والتي تشتمل على نقل البضائع والسلع من نوع تخضع للتريبة فقط في تلك الدولة ما لم تكن محل هذه الحاويات تشتمل لنقل السلع والبضائع فقط بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى .

(.. / .. يتبع)

مادة (٧)

أرباح الأعمال

- ١ - تخضع أرباح مشروع تابع لدولة متعاقدة للضريبة فقط في هذه الدولة ما لم يباشر المشروع نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة فيها ، فإذا باشر المشروع نشاطاً كالمذكور ، يجوز إخضاع أرباح المشروع للضريبة في الدولة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي يمكن أن ينسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة .
- ٢ - طبقاً لأحكام الفقرة ٢ حيثما يباشر مشروع في دولة متعاقدة نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة فيها ، تنسب إلى كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يمكن أن يتوقع لها تحقيقها فيما لو كان المشروع متميزاً ومستقلاً يباشر نفس الأنشطة أو أنشطة مشابهة في نفس الظروف أو في ظروف مشابهة وتعامل بمسورة مستقلة تماماً مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له .
- ٣ - عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة يسمح بحجم المصروفات المتكبدة لأجرام المنشأة الدائمة بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العمومية سواء تمّ تكبدها في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر ويطبق النم المتقدم بذم النظر عن القيود المنصوص عليها في القوانين الداخلية طالما ظل حجم المصروفات في إطار الامتداد الدولية .

(.. / .. يتبع)

مادة (٦)

الدخل الناتج عن الاموال غير المنقولة

١ - الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة ، من الاموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو إستغلال القابضات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الاخرى ، يجوز إخفائه للخريبة في تلك الدولة الاخرى .

(أ) يتم تعريف عبارة "الاموال غير المنقولة" وفقاً لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الاموال الممعدة

(ب) وعلى أية حال فإن المصارفة تشمل الملكية الملحقة بالاموال غير المنقولة والماضية والآلات المستخدمة في الزراعة وإستغلال القابضات والحقوق التي تطبق بشأنها أحكام القانون العام المتعلقة بملكية الاراض وحق الإنتفاع باموال غير منقولة والحقوق في المنقولات المتفيرة أو الشائبة كمقابل الإستغلال أو الحق في إستغلال الترسبات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية الاخرى

(ج) ولا تعتبر السفن والزوارق والطائرات من الاموال غير المنقولة .

٢ - تطبق أحكام الفقرة ١ على الدخل الناتج من إستخدام الاموال غير المنقولة بصورة مباشرة أو تاجيرها أو إستغلالها بأي شكل آخر .

٤ - تطبق أحكام الفقرتين ١ و ٢ ايضاً على الدخل من الاموال غير المنقولة للمشروع وعلى الدخل من الاموال غير المنقولة المستخدمة لاداء خدمات شخصية مستقلة .

(.. / .. يتبع)

و - الاحتفاظ بمقر ثابت للمعمل فقط للجمع معاً لأي من الأنشطة المذكورة في الفقرة الفرعية (أ) - (هـ) شريطة أن يكون مجمل النشاط بالمقر الثابت للمعمل ناتج عن الجمع بين أنشطة ذات طبيعة تحضيرية أو مساعدة .

٥ - بالرغم من أحكام الفقرتين ١ - ٢ فإنه حيث يعمل شخص خلافاً لوكيل ذي وضع مستقل تنطبق عليه أحكام الفقرة (٦) يعمل نيابة عن مشروع وله سلطة إبرام العقود باسم المشروع فإن ذلك المشروع يعتبر أن له منشأة دائمة في تلك الدولة وذلك فيما يتعلق بأي أنشطة يمارسها ذلك الشخص لذلك المشروع مالم تقتصر أنشطة ذلك الشخص على تلك التي ذكرت في الفقرة ٤ والتي تمت ممارستها من خلال مقر ثابت للمعمل - ٧ تجعل من هذا المقر الثابت للمعمل منشأة دائمة بموجب أحكام تلك الفقرة .

٦ - لا يعتبر أن يكون للمشروع منشأة دائمة في دولة متعاقدة لمجرد أنه يتعامل في تلك الدولة من خلال ميمار أو وكيل عام بالممولسة أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل شريطة أن يعمل مثل هؤلاء الأشخاص في مجال أعمالهم الاعتيادية .

٧ - إن كون شركة مقبلة في دولة متعاقدة تسيطر على شركة أو تسيطر عليها شركة مقبلة بالدولة المتعاقدة الأخرى ، أو تزاوّل عملاً في تلك الدولة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو خلافة) فإن ذلك الواقع لا يجعل في حد ذاته أي من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى .

(.. / ..) يتبع)

(3) كما يشمل مصطلح "مخاضة شايبة" كذلك :-

- (1) موقع بناء أو تشييد أو تركيب أو التجهيلات الرقابية المرتبطة بمشمل هذا النشاط ولكن فقط إذا استمر هذا الموقع أو المشروع أو هذه الأنشطة لمدة تزيد على ستة أشهر خلال أي فترة إحدى عشر شهراً .
 - (ب) استخدام التجهيلات الخشبية التي تشمل الإستشارات الخشبية بواسطة مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة عبر مستخدمين أو موظفين آخرين ليس الدولة المتعاقدة الأخرى ، خريطة أن تستمر محل هذه الأنشطة للمشروع أو مشروع مرتبط لفترة أو لفترات في مجموعها تزيد عن خمسة أشهر خلال أي فترة إحدى عشر شهراً .
 - ع - بالرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة فإن عبارة " المخاضة الشايبة " لا تشمل :-
 - أ - استخدام التجهيلات فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع المملوكة للمشروع .
 - ب - الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم .
 - ج - الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض تصديدها بواسطة مشروع آخر .
 - د - الاحتفاظ بمقر شايبة للعمل فقط لغرض شراء السلع أو البضائع أو جمع المعلومات للمشروع .
 - هـ - الاحتفاظ بمقر شايبة للعمل فقط لغرض مزاولة أي نشاط آخر للمشروع ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة .
- (.. / .. يتبع)

- (ب) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة المتعاقدة التي بها مركز مصالحه الحيوية أو لم يتوفر له يمكن دائم في أي من الدولتين المتعاقبتين يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون بها مكنته الممتاد .
- (ج) إن كان له مكناً ممتاداً في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لم يكن له مكناً ممتاداً بأي مذهباً يعتبر مقيماً بالدولة التي يعد من مواطنيها .
- (د) إذا كان من مواطني كلا الدولتين المتعاقبتين أو لهما من كلاهما تتولى السلطات المختصة بالدولتين المتعاقبتين تسمية الحالة بالإتفااق المتبادل بينهما .
- (هـ) وحيثما كان سبب أحكام الفقرة 1 فإن الشخص غير الفرد مقيماً في كلا الدولتين المتعاقبتين وفي هذه الحالة يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون فيها محل إدارته الفعلية .

مادة (5)

المحشاة الدائمة

- 1 - لاغراض هذه الإتفاقية تعنى عبارة " المحشاة الدائمة " المقر الشابه للعمل الذي يتم من خلاله مزاوله نشاط المشروع كلياً أو جزئياً .
- 2 - تشمل عبارة المحشاة الدائمة بنوجه التالي :-
- (أ) محل الإدارة .
 - (ب) فرع .
 - (ج) مكتب .
 - (د) مصنع .
 - (هـ) ورشة .

(.. / .. يتبع)

- (ب) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة المتعاقدة التي بها مركز ماله الصفة الشخصية أو لم يتوفر له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقدتين يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون بها مسكنه المفضل .
- (ج) إن كان له مسكناً معتمداً في كلتا الدولتين المتعاقدتين أو لم يكن له مسكناً معتمداً بأي منهما يعتبر مقيماً بالدولة التي يعد مسن مواطنتها .
- (د) إذا كان من مواطني كلا الدولتين المتعاقدتين أو ليس من كلاهما تتولى السلطات المختصة بالدولتين المتعاقدين تسمية الممالة بالإتفاق المتبادل بهندما .
- (هـ) وحيشا كان سبب أحكام الفقرة 1 فإن الشخص غير الفرد مقيماً في كلا الدولتين المتعاقدتين وفي هذه الحالة يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون فيها محل إدارته الفعلية .

مادة (5)

المنشأة الدائمة

- 1 - لأغراض هذه الإتفاقية تسمى عبارة " المنشأة الدائمة " المقر الشاينة للميل الذي يتم من خلاله مزاولة نشاط المشروع كلياً أو جزئياً .
- 2 - تشمل عبارة المنشأة الدائمة بوجه خام :-
- (أ) محل الإدارة .
 - (ب) فرع .
 - (ج) مكتب .
 - (د) مصنع .
 - (هـ) ورشة .

(.. / .. يتبع)

مادة (٤)

المقيم

- ١ - لأغراض هذه الإتفاقية تعني عبارة " مقيم في دولة متعاقدة " :-
(أ) في حالة دولة الامارات العربية المتحدة الشخص الذي بمقتضى قانون دولة الامارات يكون مقيماً في دولة الامارات العربية المتحدة او الفرقة التي تؤسس في دولة الامارات العربية المتحدة
(ب) في حالة فلنددا أي شخص يكون بمقتضى قوانين فريبيه فلنددا خافصاً لفريبيه غير محدودة.

٢ - لأغراض الفقرة ١ :-

- (أ) الدولة المتعاقدة أو أقسامها السياسية الفرعية أو حكومة محلية أو سلطة محلية خامة بها تعتبر مقيمة في تلك الدولة .

- (ب) المؤامات الحكومية تعتبر وفقاً لتبميميتها - مقيمة في فلنددا او دولة الامارات العربية المتحدة وان أي مؤامة مالية تعتبر مؤامة حكومية طالما انشأتها حكومة دولة متعاقدة للقيام بأعمال عامة والتي يمتد لها بهذه الصفة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين.

- ٢- وحينما يكون فرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين وفقاً لاحكام الفقرة ١ فإن وضعه محددٌ سبتحدد كالتالي :-

- (أ) يعتبر مقيماً بالدولة التي يتوفر له فيها ممكن دائم . فإذا توفر له ممكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقدتين يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي تكون علاقاته الشخصية والإقتصادية بها أوثق " مركز الممالح الحيوية " .

(.. / .. يتبع)

(و) تعنى عبارة "مفروع دولة متعاقدة" ومشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروع يباشره مقيم بحولة متعاقدة ومشروع يباشره مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى

يعنى مصطلح مواطن:-

- (١) أي فرد يحمل جنسية دولة متعاقدة
 - (٢) أي شخص قانوني أو شركة أو مؤسسة تكتب ذلك النوع من القانون الصاري من مولة متعاقدة
 - (هـ) تعنى عبارة " النقل الدولي " أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مفروع تابع لدولة متعاقدة ماعدا الحالات التي يحتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة فقط فيما بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى .
- (١) تعنى عبارة " ملطة مختمة " :-
- (أ) وفي حالة فنلندا وزير المالية أو محله المكول بذلك .
 - (ب) وفي حالة دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزير المالية والمعاملة أو محله المكول بذلك .
 - (٢) فيما يختص بتطبيق الإتفاقية بواسطة دولة متعاقدة ، فإن أي عبارة لم يرد لها تعريف وما لم يفتى سياق النص خلافاً لذلك ، يكون لها نفس معناها بموجب قانون تلك الدولة فيما يتعلق بالخرائب التي تنطبق عليها الإتفاقية .

(.. / .. يتبع)

مادة (٣)

تعاريف عامة

١ - لأغراض هذه الإتفاقية ومالم يقتضى سياق النص خلاف ذلك :-

(أ) يعنى مصطلح " فنلندا " جمهورية فنلندا وعدد إستعمالها بمعناها الجغرافى تعنى إقليم جمهورية فنلندا وأى منطقة مجاورة من المياه الإقليمية لجمهورية فنلندا والتي فى نطاقها وبمقتضى القوانين الفنلندية والقانون الدولى يكون لفنلندا الحق فى استكشاف وإستغلال الموارد الطبيعية فى قطاع البحار والمناطق القاطنة والمياه الدولية المجاورة..

(ب) يعنى مصطلح " دولة الإمارات العربية المتحدة " دولة الإمارات العربية المتحدة وعدد إستعمالها فى معناها الجغرافى تعنى إقليم وجزر دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تفصل بحرها الإقليمى والجزر القارى والمنطقة الاقتصادية والتي تمارس عليها دولة الإمارات العربية المتحدة حقوقا سيادية بمقتضى قوانينها المحلية وأحكام القانون الدولى وذلك فيما يتعلق باكتشاف وإستغلال الموارد الطبيعية والبايولوجية والتعدينية التى تقع فى مياه وقاع البحر لهذه المياه.

٢ تعنى عبارتا " دولة متعاقدة " و " الدولة المتعاقدة الأخرى " جمهورية فنلندا أو دولة الإمارات العربية المتحدة حسب مقتضىات النص

(د) يشمل مصطلح شخص فرد - شركة أو أى كيان آخر من الافراد

(هـ) يعنى مصطلح "شركة" أى هيئة أو أى كيان يعامل كشخصية اعتبارية لأغراض الخريبة

(.../...بتتبع)

٢ - الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الإتفاقية هي :-

(١) في حالة فنلندا :-

- (١) ضريبة الدخل الشخصي .
 - (٢) ضريبة الشركات .
 - (٣) ضريبة الكميون .
 - (٤) الضرائب المقتطعة في المنبع على دخل غير المقيمين.
- والمشار إليها فيما بعد "بالضريبة الفنلندية"

(ب) بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة :-

- (١) ضريبة الدخل .
 - (٢) ضريبة المؤسسات .
- والمشار إليها فيما بعد " ضريبة دولة الإمارات العربية المتحدة " .

٤- تطبق هذه الإتفاقية ايضاً على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهريها والتي تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الإتفاقية بالإضافة إلى أو بديلاً عن الضرائب الحالية تخضع الملتزمين المختمة في الدولتين المتعاقدتين بعضها البعض عن أي تغييرات جوهريّة تكون قد طرأت على القوانين الضريبية لكل منهما .

(.../...يتبع)

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

إتفاقية بين
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
وحكومة جمهورية فنلندا
بشان تجذب الإزدواج الضريبي على الدخل ورأس المال
ومنع التهرب من الضرائب

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية فنلندا
رغبة منهما في تنمية وتعزيز علاقاتهما الإقتصادية عن طريق عقد إتفاقية
لتجذب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب فيما يتعلق بالخرائب على
الدخل قد إتفقا على مايلي :-

مادة (1)

النطاق الشخصي

تطبق هذه الإتفاقية على الافخاص المقيمين في إحدى الدولتين
المتعاقدتين أو كليهما .

مادة (2)

الخرائب التي تشملها الإتفاقية

- 1 - تطبق هذه الإتفاقية على ضرائب الدخل المفروضة بالنيابة عن دولة
معاقدة أو لمالك قسم مياسي فرعي أو حكومة محلية أو سلطات محلية
بمخ النظر عن الطريقة التي تفرض بها .
- 2 - تعتبر من الضرائب على الدخل كل الضرائب المفروضة على إجمالسي
الدخل أو على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة
عن نقل ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة .

(.. / .. يتبع)

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE REPUBLIC OF FINLAND AND THE UNITED ARAB EMIRATES FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

The Government of the Republic of Finland and the Government of the United Arab Emirates,

Desiring to promote and strengthen their mutual economic relations by concluding an Agreement for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income,

Have agreed as follows:

Article 1. Personal scope

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2. Taxes covered

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State, or of its political subdivisions, local governments or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property.

3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are:

a) in Finland:

(i) the state income taxes (valtion tuloverot; de statliga inkomstskatterna);

(ii) the corporate income tax (yhteisöjen tulovero; inkomstskatten för samfund);

(iii) the communal tax (kunnallisvero; kommunalskatten);

(iv) the tax withheld at source from interest (korkotulon lähdevero; källskatten på ränteinkomst); and

(v) the tax withheld at source from non-residents' income (rajoitetusti verovelvollisen lähdevero; källskatten för begränsat skattskyldig)

(hereinafter referred to as "Finnish tax");

b) in the United Arab Emirates:

(i) the income tax; and

(ii) the corporation tax

(hereinafter referred to as "United Arab Emirates tax").

4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes which have been made in their respective taxation laws.

Article 3. General definitions

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

a) the term "Finland" means the Republic of Finland and, when used in a geographical sense, means the territory of the Republic of Finland, and any area adjacent to the territorial waters of the Republic of Finland within which, under the laws of Finland and in accordance with international law, the rights of Finland with respect to the exploration for and exploitation of the natural resources of the sea bed and its sub-soil and of the superjacent waters may be exercised;

b) the term "the United Arab Emirates" means the United Arab Emirates and, in a geographical sense, means the territory and islands of the United Arab Emirates including its territorial sea and submarine areas as well as the exclusive economic zone and the continental shelf over which the United Arab Emirates exercises sovereign rights, in accordance with its internal law and with international law, concerning the exploration for and exploitation of the natural, biological and mineral resources existing in the sea waters, sea bed and sub-soil of these waters;

c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Finland or the United Arab Emirates, as the context requires;

d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;

e) the term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes;

f) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

g) the term "national" means:

(i) any individual possessing the nationality of a Contracting State;

(ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;

h) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

i) the term "competent authority" means:

(i) in Finland, the Ministry of Finance, its authorised representative or the authority which, by the Ministry of Finance, is designated as competent authority;

(ii) in the United Arab Emirates, the Minister of Finance and Industry or his authorised representative.

2. As regards the application of the Agreement by a Contracting State any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has under the law of that State concerning the taxes to which the Agreement applies.

Article 4. Residence

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means:

a) in the case of Finland, any person who, under the income tax laws of Finland, is unlimitedly liable to tax therein;

b) in the case of the United Arab Emirates, a person who, under the laws of the United Arab Emirates, has his domicile in the United Arab Emirates or a company which is incorporated in the United Arab Emirates.

2. For the purposes of paragraph 1:

a) a Contracting State, or a political subdivision, a local government or a local authority thereof, shall be deemed to be a resident of that State;

b) a Government, institution shall be deemed, according to affiliation, to be a resident of Finland or of the United Arab Emirates; any institution shall be deemed to be a Government institution which has been created by a Contracting State for the fulfilment of public functions and which is recognised as such by mutual agreement between the competent authorities of the Contracting States.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

a) he shall be deemed to be a resident of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

b) if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident of the State in which he has an habitual abode;

c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident of the State of which he is a national;

d) if he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

4. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident of the State in which its place of effective management is situated.

Article 5. Permanent establishment

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

- a) a place of management;
- b) a branch;
- c) an office;
- d) a factory; and
- e) a workshop.

3. The term "permanent establishment" likewise encompasses:

a) a building site, a construction, assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith, but only where such site, project or activities continue for a period of more than nine months within any twelve-month period;

b) the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise of a Contracting State through employees or other personnel in the other Contracting State, provided that such activities continue for the same project or a connected project for a period or periods aggregating more than nine months within any twelve-month period.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;

b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;

c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;

e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;

f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in sub-paragraphs a) to e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person -- other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies -- is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6. Income from immovable property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. a) The term "immovable property" shall, subject to the provisions of sub-paragraphs b) and c), have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated.

b) The term "immovable property" shall in any case include buildings, property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources.

c) Ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to the income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7. Business profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. This provision is applicable irrespective of the limitations provided by the internal laws of the Contracting State in

which the permanent establishment is situated, as long as such deduction of expenses is in accordance with established international practice.

4. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

5. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

6. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8. Shipping and air transport

1. Notwithstanding the provisions of Article 7, profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that State.

2. Notwithstanding the provisions of Article 7, profits of an enterprise of a Contracting State from the use, maintenance or rental of containers (including trailers, barges and related equipment for the transport of containers) used for the transport of goods or merchandise shall be taxable only in that State, except where such containers are used for the transport of goods or merchandise solely between places within the other Contracting State.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall also apply to profits from participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

4. For the purposes of paragraph 1:

a) the term "profits" includes:

(i) profits, net profits, gross receipts and revenues derived directly from the operation of ships or aircraft in international traffic, and

(ii) interest on sums generated directly from the operation of ships or aircraft in international

traffic provided that such interest is incidental to the operation, by the person operating the ship or aircraft;

b) the term "operation of ships or aircraft" includes:

(i) the charter or rental of ships or aircraft,

(ii) the rental of containers and related equipment, and

(iii) the alienation of ships, aircraft, containers and related equipment,

by that person provided that such charter, rental or alienation is incidental to the operation by that person of ships or aircraft in international traffic.

Article 9. Associated enterprises

Where

a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

Article 10. Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State if such latter resident is the beneficial owner of the dividends.

2. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or, performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

4. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11. Interest

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State if such resident is the beneficial owner of the interest.

2. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

4. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

5. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12. Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State if such resident is the beneficial owner of the royalties.

2. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films, and films or tapes for television or radio broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience. However, the term

does not include payments in respect of the operation of mines or quarries or the exploitation of natural resources.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

4. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

5. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13. Capital gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in paragraph 2 of Article 6 and situated in the other contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.

3. Gains derived by an enterprise of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in that State.

4. Gains derived by an enterprise of a Contracting State from the alienation of containers (including trailers, barges and related equipment for the transport of containers) used for the transport of goods or merchandise shall be taxable only in that State, except where such containers are used for the transport of goods or merchandise solely between places within the other Contracting State.

5. Gains from the alienation of any property other than that referred to in the preceding paragraphs of this Article, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14. Independent personal services

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State unless he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities. If he has such a fixed base, the income may be taxed in the other State but only so much of it as is attributable to that fixed base.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15. Dependent personal services

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18, 19 and 20, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days within any twelve-month period commencing or ending in the fiscal year concerned, and

b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and

c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic by an enterprise of a Contracting State, shall be taxable only in that State provided that the employee is a national of that State without being a national of the other Contracting State.

Article 16. Directors' fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or any other similar organ of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 17. Artistes and sportsmen

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply to income derived from activities exercised in a Contracting State by an entertainer or a sportsman if the visit to that State is wholly or mainly supported by public funds of the other Contracting State, or a political subdivision, a local government or a local authority thereof.

Article 18. Pensions, annuities and similar payments

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions, whether paid in consideration of past employment or not, and other benefits whether periodic or lumpsum compensation, awarded under the social security legislation of a Contracting State or under any public scheme organised by a Contracting State for social welfare purposes, or any annuity arising in that State, may be taxed in that State.

2. The term "annuity" as used in this Article means a stated sum payable periodically at stated times during life, or during a specified or ascertainable period of time, under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

Article 19. Government service

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State, or a political subdivision, a local government, a local authority or a statutory body thereof, to an individual in respect of services rendered to that State, subdivision, government, authority or body shall be taxable only in that State.

b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the Contracting State, of which the individual is a resident if the services are rendered in that State and the individual:

(i) is a national of that State; or

(ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State, or a political subdivision, a local government, a local authority or a statutory body thereof, to an individual in respect of services rendered to that State, subdivision, government, authority or body shall be taxable only in that State.

b) However, such pension shall be taxable only in the Contracting State of which the individual is a resident if he is a national of that State.

3. The provisions of Articles 15, 16 and 18 shall apply to salaries, wages and other similar remuneration, and to pensions, in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State, or a political subdivision, a local government, a local authority or a statutory body thereof.

4. The provisions of paragraph 1 shall likewise apply in respect of remuneration paid under a development assistance programme of a Contracting State, or a political subdivision, a local government, a local authority or a statutory body thereof, out of funds exclusively supplied by that State, or subdivision, government, authority or body to a specialist or volunteer seconded to the other Contracting State with the consent of that other State.

Article 20. Students and trainees

1. An individual who, immediately before visiting a Contracting State, is or was a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely:

a) for the purpose of education or training, as a student at a university or other institution for higher education, college or school in that first-mentioned State, or as an apprentice or business, technical, agricultural or forestry trainee;

b) for the purpose of study or scientific research, as a recipient of a grant, allowance or award from the Government of a Contracting State or from a scientific, educational, religious or charitable organisation, or under a technical co-operation programme agreed between the Contracting States;

shall be exempt from tax in first-mentioned State in respect of remittances from outside that State for the purpose of his maintenance, education or training, or in respect of such grant, allowance or award.

2. A student at a university or other institution for higher education in a Contracting State, or an apprentice or business, technical, agricultural or forestry trainee, who is or was immediately before visiting the other Contracting State a resident of the first-mentioned State and who is present in the other Contracting State for a continuous period not exceeding 183 days, shall not be taxed in that other State in respect of remuneration for services rendered in that State, provided that the services are in connection with his studies or training and the remuneration constitutes earnings necessary for his maintenance.

Article 21. Other income

Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that State.

Article 22. Elimination of double taxation

1. In Finland double taxation shall be eliminated as follows:

a) Where a resident of Finland derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in the United Arab Emirates, Finland shall, subject

to the provision of sub-paragraph b), allow as a deduction from the tax on the income of that person, an amount equal to the tax on income paid in the United Arab Emirates. Such deduction shall not, however, exceed that part of the tax on the income, as computed before the deduction is given, which is attributable, as the case may be, to the income which may be taxed in the United Arab Emirates.

b) Dividends paid by a company being a resident of the United Arab Emirates to a company which is a resident of Finland and which controls directly at least 10 per cent of the voting power in the company paying the dividends shall be exempt from Finnish tax.

c) Notwithstanding any other provision of this Agreement, an individual who is a resident of the United Arab Emirates and under Finnish taxation law with respect to the Finnish taxes referred to in Article 2 also is regarded as resident in Finland may be taxed in Finland. However, Finland shall allow any United Arab Emirates tax paid on income as a deduction from Finnish tax in accordance with the provisions of sub-paragraph a). The provisions of this sub-paragraph shall apply only to nationals of Finland.

d) Where in accordance with any provision of the Agreement income derived by a resident of Finland is exempt from tax in Finland, Finland may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income of such person, take into account the exempted income.

2. In the United Arab Emirates double taxation shall be eliminated as follows:

Where a resident of the United Arab Emirates derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement be taxed in Finland, the United Arab Emirates shall allow as a deduction from tax on income of that person an amount equal to the tax on income paid in Finland. Such deduction shall not, however, exceed that part of the tax computed in the United Arab Emirates before the deduction is given, which is attributable to the income which may be taxed in Finland.

Article 23. Non-discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, exemptions, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Except where the provisions of Article 9, paragraph 5 of Article 11, or paragraph 5 of Article 12, apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of de-

termining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

5. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 24. Mutual agreement procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 23, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement. Any agreement reached shall be implemented, and refund or credit of taxes, as the case may be, shall be allowed by the relevant Contracting State, notwithstanding any time limits in the domestic law of that State.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 25. Exchange of information

1. The competent authorities of the Contracting States shall to the best of their abilities exchange any such information as is necessary for carrying out the provisions of this Agreement or for the prevention of fiscal evasion. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) involved in the assessment or collection of, the enforce-

ment or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by the Agreement. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;

b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (*ordre public*).

Article 26. Members of diplomatic missions and consular posts

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 27. Entry into force

1. The Governments of the Contracting States shall notify each other that the constitutional requirements for the entry into force of this Agreement have been complied with.

2. The Agreement shall enter into force fifteen days after the date of the later of the notifications referred to in paragraph 1 and its provisions shall have effect in both Contracting States:

a) in respect of taxes withheld at source, on income derived on or after 1 January in the calendar year in which the Agreement enters into force;

b) in respect of other taxes on income, for taxes chargeable for any tax year beginning on or after 1 January in the calendar year in which the Agreement enters into force.

Article 28. Termination

This Agreement shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate the Agreement through diplomatic channels, by giving notice of termination at least six months before the end of any calendar year following after the period of ten years from the date on which the Agreement enters into force. In such event, the Agreement shall cease to have effect in both Contracting States:

a) in respect of taxes withheld at source, on income derived on or after 1 January in the calendar year next following the year in which the notice is given;

b) in respect of other taxes on income, for taxes chargeable for any tax year beginning on or after 1 January in the calendar year next following the year in which the notice is given.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Abu Dhabi this 12th day of March 1996, in the Finnish, Arabic and English languages, all three texts being equally authentic. In the case of divergence of interpretation the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Finland:

OLE NORRBACK

For the Government of the United Arab Emirates:

AHMED HUMAID AL TAYER

PROTOCOL

At the signing today of the Agreement between the Republic of Finland and the United Arab Emirates for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (hereinafter referred to as "the Agreement"), the undersigned have agreed upon the following provisions which shall form an integral part of the Agreement:

1. With reference to Article 4, paragraph 2

Any inter-governmental entity with equity capital or other capital of a similar nature in which the United Arab Emirates subscribes together with other states shall be entitled to the benefits of the Agreement, but only to the extent that corresponds to the participation of the United Arab Emirates in such capital.

2. With reference to Articles 6 and 13

Income from the direct use, letting, or use in any other form of a right to enjoyment of immovable property situated in Finland and held by a company, being a resident of Finland and other than such the shares of which are quoted on an approved stock exchange, derived by a shareholder in the company, or capital gains derived from the alienation of shares or other corporate rights, other than shares quoted on an approved stock exchange, in a company the assets of which consist mainly of immovable property situated in Finland may be taxed in Finland.

3. With reference to Articles 8 and 13

The provisions of Articles 8 and 13 shall also apply to profits from the operation of ships or aircraft in international traffic and capital gains from the alienation of such ships or aircraft, derived by Gulf Air or Arab Shipping Company or any other enterprise formed by a resident of a Contracting State together with a resident of a third state, but only to such part of the profits or gains as corresponds to the participation held by the resident of a Contracting State.

4. With reference to Article 10, paragraph 3, Article 11, paragraph 3, and Article 12, paragraph 3

If, in an Agreement for the avoidance of double taxation that is subsequently concluded between Finland and a third state, Finland agrees that residents of that third state are, with regard to dividends, interest or royalties paid in respect of a holding, debt-claim, or a right or property, respectively, effectively connected with a permanent establishment which such resident has in Finland, entitled to more favourable treatment than that provided under paragraph 3 of Article 10, paragraph 3 of Article 11 or paragraph 3 of Article 12, then the Government of the Republic of Finland shall without undue delay inform the Government of the United Arab Emirates in writing through the diplomatic channel and shall enter into negotiations with the Government of the United Arab Emirates with a view to providing the same treatment for residents of the United Arab Emirates as that provided for residents of the third state.

5. With reference to Article 21

Subject to the provisions of Article 21, nothing in this Agreement shall affect the right of the Government of the United Arab Emirates, its political subdivisions, local governments or local authorities to apply its own laws related to the taxation of income derived from the operation and exploitation of petroleum and other natural resources; such income shall be taxed according to the laws of the United Arab Emirates.

6. With reference to Article 27

Notwithstanding the provisions of Article 27 of the Agreement, the provisions of Article 8 of the Agreement shall have effect in respect of taxes chargeable on profits derived on or after 1 January 1992 from the operation of ships or aircraft in international traffic.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Protocol.

Done in duplicate at Abu Dhabi this 12th day of March 1996, in the Finnish, Arabic and English languages, all three texts being equally authentic. In the case of divergence of interpretation the English text shall prevail.

For the Government of the Republic of Finland:

OLE NORRBACK

For the Government of the United Arab Emirates:

AHMED HUMAID AL TAYER

[FINNISH TEXT — TEXTE FINNOIS]

SOPIMUS

**Suomen tasavallan ja Arabiemiraattien liiton
välillä tuloveroja koskevan kaksinkertaisen
verotuksen välttämiseksi ja veron
kiertämisen estämiseksi**

Suomen tasavallan hallitus ja Arabiemi-
raattien liiton hallitus,

jotka haluavat edistää ja vahvistaa kes-
kinäisiä taloudellisia suhteitaan tekemällä
sopimuksen tuloveroja koskevan kaksinker-
taisen verotuksen välttämiseksi ja veron
kiertämisen estämiseksi,
ovat sopineet seuraavasta:

1 artikla

Henkilöt, joihin sopimusta sovelletaan

Tätä sopimusta sovelletaan henkilöihin,
jotka asuvat sopimusvaltiossa tai molemmis-
sa sopimusvaltioissa.

2 artikla

Sopimuksen piiriin kuuluvat verot

1. Tätä sopimusta sovelletaan veroihin,
jotka määrätään sopimusvaltion, sen valtiol-
lisen osan, paikallishallinnon tai paikallisvi-
ranomaisen lukuun tulon perusteella, verojen
kantotavasta riippumatta.

2. Tulon perusteella suoritettavina veroina
pidetään kaikkia kokonaistulon taikka tulon
osan perusteella suoritettavia veroja, niihin
luettuina irtaimen tai kiinteän omaisuuden
luovutuksesta saadun voiton perusteella suo-
ritettavat verot.

3. Tällä hetkellä suoritettavat verot, joihin
sopimusta sovelletaan, ovat:

a) Suomessa:

1) valtion tuloverot;

2) yhteisöjen tulovero;

3) kunnallisvero;

4) korkotulon lähdevero; ja

5) rajoitetusti verovelvollisen lähdevero;

(jäljempänä "Suomen vero");
b) Arabiemiraattien liitossa:
1) tulovero; ja
2) yhtiövero;
(jäljempänä "Arabiemiraattien liiton vero").

4. Sopimusta sovelletaan myös kaikkiin samanlaisiin tai pääasiallisesti samanluonteisiin veroihin, joita on sopimuksen allekirjoittamisen jälkeen suoritettava tällä hetkellä suoritettavien verojen ohella tai asemesta. Sopimusvaltioiden toimivaltaisten viranomaisten on ilmoitettava toisilleen verolainsäädäntönsä tehdyistä merkittävistä muutoksista.

3 artikla

Yleiset määritelmät

1. Jollei asiayhteydestä muuta johdu, on tätä sopimusta sovellettaessa seuraavilla sanannoilla jäljempänä mainittu merkitys:

a) "Suomi" tarkoittaa Suomen tasavaltaa ja maantieteellisessä merkityksessä käytettynä, Suomen tasavallan aluetta ja Suomen tasavallan aluevesiin rajoittuvia alueita, joilla Suomi lainsäädäntönsä mukaan ja kansainvälisen oikeuden mukaisesti saa käyttää oikeuksiaan merenpohjan ja sen sisustan sekä niiden yläpuolella olevien vesien luonnonvarojen tutkimiseen ja hyväksikäyttöön;

b) "Arabiemiraattien liitto" tarkoittaa Arabiemiraattien liittoa ja, maantieteellisessä merkityksessä käytettynä, Arabiemiraattien liiton aluetta ja saaria, niihin luettuina alue-meri ja vedenalaiset alueet sekä talousvyöhyke ja mannerjalusta, johon Arabiemiraattien liitolla sisäisen lainsäädäntönsä ja kansainvälisen oikeuden mukaisesti on suverenit oikeudet ja joihin nähden se harjoittaa näiden vesien merivedessä, merenpohjassa ja sen sisustassa olevien luonnonvarojen, biologisten varojen ja kivennäisvarojen tutkimista ja hyväksikäyttöä;

c) "sopimusvaltio" ja "toinen sopimusvaltio" tarkoittavat Suomea tai Arabiemiraattien liittoa sen mukaan kuin asiayhteys edellyttää;

d) "henkilö" käsittää luonnollisen henkilön, yhtiön ja muun yhteenliittymän;

e) "yhtiö" tarkoittaa oikeushenkilöä tai muuta, jota verotuksessa käsitellään oi-

keushenkilönä;

f) "sopimusvaltiossa oleva yritys" ja "toisessa sopimusvaltiossa oleva yritys" tarkoittavat yritystä, jota sopimusvaltiossa asuva henkilö harjoittaa, ja vastaavasti yritystä, jota toisessa sopimusvaltiossa asuva henkilö harjoittaa;

g) "kansalainen" tarkoittaa:

1) luonnollista henkilöä, jolla on sopimusvaltion kansalaisuus;

2) oikeushenkilöä, yhtymää tai muuta yhteisliittymää, joka on muodostettu sopimusvaltiossa voimassa olevan lainsäädännön mukaan;

h) "kansainvälinen liikenne" tarkoittaa kuljetusta laivalla tai ilma-aluksella, jota sopimusvaltiossa oleva yritys käyttää, paitsi milloin laivaa tai ilma-alusta käytetään ainoastaan toisessa sopimusvaltiossa olevien paikkojen välillä;

i) "toimivaltainen viranomainen" tarkoittaa:

1) Suomessa valtiovarainministeriötä, sen valtuuttamaa edustajaa tai sitä viranomaista, jonka valtiovarainministeriö määrää toimivaltaiseksi viranomaiseksi;

2) Arabiemiraattien liitossa valtiovarain- ja teollisuusministeriä tai hänen valtuuttamaansa edustajaa.

2. Kun sopimusvaltio soveltaa sopimusta, katsotaan jokaisella sanonnalla, jota ei ole sopimuksessa määritelty ja jonka osalta asiayhteydestä ei muuta johdu, olevan se merkitys, joka sillä on tämän valtion sopimuksessa tarkoitettuihin veroihin sovelletta- van lainsäädännön mukaan.

4 artikla

Kotipaikka

1. Tätä sopimusta sovellettaessa sanonnalla "sopimusvaltiossa asuva henkilö" tarkoitetaan:

a) Suomen osalta henkilöä, joka Suomen tuloverolainsäädännön mukaan on siellä yleisesti verovelvollinen;

b) Arabiemiraattien liiton osalta henkilöä, jolla Arabiemiraattien liiton lainsäädännön mukaan on domisiili Arabiemiraattien liitossa, tai yhtiötä, joka on saanut oikeushenkilöllisyyden Arabiemiraattien liitossa.

2. Tämän artiklan 1 kappaletta sovelletta- essa:

a) sopimusvaltion, sen valtiollisen osan,

paikallishallinnon tai paikallisviranomaisen katsotaan asuvan tässä valtiossa;

b) julkisyhteisön katsotaan asiayhteyden mukaan asuvan Suomessa tai Arabiemiraattien liitossa; yhteisön katsotaan olevan julkisyhteisö, milloin sopimusvaltio on perustanut yhteisön julkisten tehtävien hoitamiseksi ja jos sopimusvaltioiden toimivaltaisten viranomaisten välisellä keskinäisellä sopimuksella yhteisö tunnustetaan sellaiseksi.

3. Milloin luonnollinen henkilö 1 kappaleen määräysten mukaan asuu molemmissa sopimusvaltioissa, määritetään hänen kotipaikkansa seuraavasti:

a) hänen katsotaan asuvan siinä valtiossa, jossa hänen käytettävänä on vakinainen asunto; jos hänen käytettävänä on vakinainen asunto molemmissa valtioissa, katsotaan hänen asuvan siinä valtiossa, johon hänen henkilökohtaiset ja taloudelliset suhteensa ovat kiinteämmät (elinetujen keskus);

b) jos ei voida ratkaista, kummassa valtiossa hänen elinotujensa keskus on, tai jos hänen käytettävänä ei ole vakinaista asuntoa kummassakaan valtiossa, katsotaan hänen asuvan siinä valtiossa, jossa hän oleskelee pysyvästi;

c) jos hän oleskelee pysyvästi molemmissa valtioissa tai ei oleskele pysyvästi kummissakaan niistä, katsotaan hänen asuvan siinä valtiossa, jonka kansalainen hän on;

d) jos hän on molempien valtioiden kansalainen tai ei ole kummankaan valtion kansalainen, on sopimusvaltioiden toimivaltaisten viranomaisten ratkaistava asia keskinäisin sopimuksin.

4. Milloin muu kuin luonnollinen henkilö 1 kappaleen määräysten mukaan asuu molemmissa sopimusvaltioissa, katsotaan henkilön asuvan siinä valtiossa, jossa sen tosiasiallinen johto on.

5 artikla

Kiinteä toimipaikka

1. Tätä sopimusta sovellettaessa sanonnalla "kiinteä toimipaikka" tarkoitetaan kiinteää liikepaikkaa, josta yrityksen toimintaa kokonaan tai osaksi harjoitetaan.

2. Sanonta "kiinteä toimipaikka" käsittää

erityisesti:

- a) yrityksen johtopaikan;
- b) sivuliikkeen;
- c) toimiston;
- d) tehtaan; ja
- e) työpajan.

3. Sanonta "kiinteä toimipaikka" käsittää myös:

a) paikan, jossa harjoitetaan rakennus-, kokoonpano- tai asennustoimintaa tai siihen liittyvää valvontatoimintaa, mutta vain milloin toiminta kestää yli yhdeksän kuukauden ajan kahdentoista kuukauden ajanjaksona;

b) palvelut, niihin luettuina konsulttipalvelut, joita sopimusvaltiossa oleva yritys pitää saatavana työntekijöiden tai muun henkilöstön välityksellä, edellyttäen, että tällainen toiminta saman bankkeen tai keskenään yhteydessä olevien hankkeiden osalta kestää ajanjakson tai ajanjaksoja, jotka yhteensä ylittävät yhdeksän kuukautta kahdentoista kuukauden ajanjaksona.

4. Tämän artiklan edellä olevien määräysten estämättä sanonnan "kiinteä toimipaikka" ei katsota käsittävän:

a) järjestelyjä, jotka on tarkoitettu ainoastaan yritykselle kuuluvien tavaroiden varastointimista, näytteillä pitämistä tai luovuttamista varten;

b) yritykselle kuuluvan tavaravaraston pitämistä ainoastaan varastointimista, näytteillä pitämistä tai luovuttamista varten;

c) yritykselle kuuluvan tavaravaraston pitämistä ainoastaan toisen yrityksen toimesta tapahtuvaa muokkaamista tai jalostamista varten;

d) kiinteän liikepaikan pitämistä ainoastaan tavaroiden ostamiseksi tai tietojen keräämiseksi yritykselle;

e) kiinteän liikepaikan pitämistä ainoastaan muun luonteeltaan valmistelevan tai avustavan toiminnan harjoittamiseksi yritykselle;

f) kiinteän liikepaikan pitämistä ainoastaan a)–e) kohdassa mainittujen toimintojen yhdistämiseksi, edellyttäen, että koko se kiinteästä liikepaikasta harjoitettava toiminta, joka perustuu tähän yhdistämiseen, on luonteeltaan valmistelevaa tai avustavaa.

5. Jos henkilö, olematta itsenäinen edustaja, johon 6 kappaletta sovelletaan, toimii

yrittäjän puolesta sekä hänellä on sopimusvaltiossa valtuus tehdä sopimuksia yrityksen nimissä ja hän valtuutetaan siellä tavanomaisesti käyttää, katsotaan tällä yrityksellä 1 ja 2 kappaleen määräysten estämättä olevan kiinteä toimipaikka tässä valtiossa jokaisen toiminnan osalta, jota tämä henkilö harjoittaa yrityksen lukuun. Tätä ei kuitenkaan noudateta, jos tämän henkilön toiminta rajoittuu sellaiseen, joka mainitaan 4 kappaleessa ja joka, jos sitä harjoitettaisiin kiinteästä liikepaikasta, ei tekisi tätä kiinteää liikepaikkaa kiinteäksi toimipaikaksi mainitun kappaleen määräysten mukaan.

6. Yrityksellä ei katsota olevan kiinteää toimipaikkaa sopimusvaltiossa pelkästään sen vuoksi, että se harjoittaa liiketoimintaa siinä valtiossa välittäjän, komissionäärin tai muun itsenäisen edustajan välityksellä, edellyttäen, että tämä henkilö toimii säännönmukaisen liiketoimintansa rajoissa.

7. Se seikka, että sopimusvaltiossa asuva yhtiöllä on määräämisvalta yhtiössä — tai siinä on määräämisvalta yhtiöllä — joka asuu toisessa sopimusvaltiossa taikka joka tässä toisessa valtiossa harjoittaa liiketoimintaa (joko kiinteistä toimipaikasta tai muulla tavoin), ei itsestään tee kumpaakaan yhtiötä toisen kiinteäksi toimipaikaksi.

6 artikla

Kiinteistä omaisuudesta saatu tulo

1. Tulosta, jonka sopimusvaltiossa asuva henkilö saa toisessa sopimusvaltiossa olevasta kiinteästä omaisuudesta (siihen luettuna maataloudesta tai metsätaloudesta saatu tulo), voidaan verottaa tässä toisessa valtiossa.

2. a) Sanonnalla "kiinteä omaisuus" on, jollei b) ja c) kohdan määräyksistä muuta johdu, sen sopimusvaltion lainsäädännön mukainen merkitys, jossa omaisuus on.

b) Sanonta "kiinteä omaisuus" käsittää kuitenkin aina rakennuksen, kiinteän omaisuuden tarpeiston, maataloudessa ja metsätaloudessa käytetyn elävän ja elottoman irtaimiston, oikeudet, joihin sovelletaan yksityisoikeuden kiinteää omaisuutta koskevia määräyksiä, kiinteän omaisuuden käyttöoikeuden sekä oikeudet määrältään muuttuviin tai kiinteisiin korvauksiin, jotka saadaan kiven-

näsesiintymien, lähteiden ja muiden luonnonvarojen hyväksikäytöstä tai oikeudesta niiden hyväksikäyttöön.

c) Laivoja, ilma-aluksia ja veneitä ei pidetä kiinteänä omaisuutena.

3. Tämän artiklan 1 kappaleen määräyksiä sovelletaan tuloon, joka saadaan kiinteän omaisuuden välittömästä käytöstä, sen vuokralle antamisesta tai muusta käytöstä.

4. Tämän artiklan 1 ja 3 kappaleen määräyksiä sovelletaan myös yrityksen omistamasta kiinteästä omaisuudesta saatuun tuloon ja itsenäisessä ammatinharjoittamisessa käytetystä kiinteästä omaisuudesta saatuun tuloon.

7 artikla

Liiketulo

1. Tulosta, jonka sopimusvaltiossa oleva yritys saa, verotetaan vain siinä valtiossa, jollei yritys harjoita liiketoimintaa toisessa sopimusvaltiossa siellä olevasta kiinteästä toimipaikasta. Jos yritys harjoittaa liiketoimintaa edellä sanotuin tavoin, voidaan toisessa valtiossa verottaa yrityksen saamasta tulosta, mutta vain niin suuresta tulon osasta, joka on luettava kiinteään toimipaikkaan kuuluvaksi.

2. Jos sopimusvaltiossa oleva yritys harjoittaa liiketoimintaa toisessa sopimusvaltiossa siellä olevasta kiinteästä toimipaikasta, luetaan, jollei 3 kappaleen määräyksistä muuta johdu, kummassakin sopimusvaltiossa kiinteään toimipaikkaan kuuluvaksi se tulo, jonka toimipaikan olisi voitu olettaa tuottavan, jos se olisi ollut erillinen yritys, joka harjoittaa samaa tai samanluonteista toimintaa samojen tai samanluonteisten edellytysten vallitessa ja itsenäisesti päättää liiketoimista sen yrityksen kanssa, jonka kiinteä toimipaikka se on.

3. Kiinteän toimipaikan tuloa määrättäessä on vähennyksekäi hyväksyttävä kiinteästä toimipaikasta johtuneet menot, niihin luettuna yrityksen johtamisesta ja yleisestä hallinnosta johtuneet menot, riippumatta siitä, ovatko ne syntyneet siinä valtiossa, jossa kiinteä toimipaikka on, vai muualla. Tätä määräystä sovelletaan sen sopimusvaltion, jossa kiinteä toimipaikka on, sisäisessä lainsäädännössä olevista rajoituksista riippumatta, edellyttäen, että menojen vähentäminen on vakaintuneen kansainvälisen käytännön mukaista.

4. Tuloa ei lueta kiinteään toimipaikkaan kuuluvaksi pelkästään sen perusteella, että kiinteä toimipaikka ostaa tavaroita yrityksen lukuun.

5. Sovelletaessa edellä olevia kappaleita on kiinteään toimipaikkaan kuuluvaksi luettava tulo vuodesta toiseen määrättävä samaa menetelmää noudattaen, jollei pätevistä ja riittävästä syistä muuta johdu.

6. Milloin liiketuloon sisältyy tulolajeja, joita käsitellään erikseen tämän sopimuksen muissa artikloissa, tämän artiklan määräykset eivät vaikuta sanottujen artiklojen määräykseen.

8 artikla

Merenkulku ja ilmakuljetus

1. Tämän sopimuksen 7 artiklan määräysten estämättä tulosta, jonka sopimusvaltiossa oleva yritys saa laivan tai ilma-aluksen käyttämisestä kansainväliseen liikenteeseen, verotetaan vain tässä valtiossa.

2. Tämän sopimuksen 7 artiklan määräysten estämättä tulosta, jonka sopimusvaltiossa oleva yritys saa tavarankuljetukseen käytetyn kontin (siihen luettuina perävaunu, proomu ja vastaavanlainen kontin kuljetukseen tarvittava kalusto) käytöstä, kunnossapidosta tai vuokralle antamisesta, verotetaan vain tässä valtiossa, paitsi milloin konttia käytetään tavarankuljetukseen vain toisessa sopimusvaltiossa olevien paikkojen välillä.

3. Tämän artiklan 1 ja 2 kappaleen määräyksiä sovelletaan myös tuloon, joka saadaan osallistumisesta pooliin, yhteiseen liiketoimintaan tai kansainväliseen kuljetusjärjestöön.

4. Tämän artiklan 1 kappaletta sovellettaessa:

a) sanonta "tulo" käsittää:

1) tulon, puhtaan tulon ja kokonaistulon, jotka laivan tai ilma-aluksen käyttäjä saa laivan tai ilma-aluksen käyttämisestä kansainväliseen liikenteeseen, ja

2) koron rahamäärille, jotka laivan tai ilma-aluksen käyttäjä välittömästi saa laivan tai ilma-aluksen käyttämisestä kansainväliseen liikenteeseen edellyttäen, että korko epäolennaisesti liittyy tähän käyttämiseen;

b) sanonta "laivan tai ilma-aluksen käyttäminen" käsittää:

1) laivan tai ilma-aluksen vuokralle antamisen,

2) kontin ja vastaavanlaisen kaluston vuokralle antamisen, ja

3) laivan, ilma-aluksen, kontin ja vastaavanlaisen kaluston luovutuksen,

jota tämä henkilö harjoittaa, edellyttäen, että vuokralle antaminen tai luovutus epäolennaisesti liittyy tämän henkilön harjoittamaan laivan tai ilma-aluksen käyttämiseen kansainvälisessä liikenteessä.

9 artikla

Enryhteydessä keskenään olevat yritykset

Milloin

a) sopimusvaltiossa oleva yritys välittömästi tai välillisesti osallistuu toisessa sopimusvaltiossa olevan yrityksen johtoon tai valvontaan tahi omistaa osan sen pääomasta, taikka

b) samat henkilöt välittömästi tai välillisesti osallistuvat sekä sopimusvaltiossa olevan yrityksen että toisessa sopimusvaltiossa olevan yrityksen johtoon tai valvontaan tahi omistavat osan niiden pääomasta, noudatetaan seuraavaa.

Jos jommassakummassa tapauksessa yritysten välillä kaupallisissa tai rahoitussuhteissa sovitaan ehdoista tai määrätään ehtoja, jotka poikkeavat siitä, mistä riippumattomien yritysten välillä olisi sovittu, voidaan kaikki tulo, joka ilman näitä ehtoja olisi kertynyt toiselle näistä yrityksistä, mutta näiden ehtojen vuoksi ei ole kertynyt yritykselle, lukea tämän yrityksen tuloon ja verottaa siitä tämän mukaisesti.

10 artikla

Osinko

1. Osingosta, jonka sopimusvaltiossa asuva yhtiö maksaa toisessa sopimusvaltiossa asuvalle henkilölle, verotetaan vain tässä toisessa valtiossa, jos viimeksi mainittu henkilö on osinkoetuuden todellinen omistaja.

2. Sanonnalla "osinko" tarkoitetaan tässä artiklassa tuloa, joka on saatu osakkeista tai muista voitto-osuuteen oikeuttavista oikeuksista, jotka eivät ole saamisia, samoin kuin muista yhtiöosuuksista saatua tuloa, jota sen valtion lainsäädännön mukaan, jossa voiton jakava yhtiö asuu, kohdellaan verotukselli-

sesti samalla tavoin kuin osakkeista saatua tuloa.

3. Tämän artiklan 1 kappaleen määräyksiä ei sovelleta, jos sopimusvaltiossa asuva osinkoetuuden todellinen omistaja harjoittaa toisessa sopimusvaltiossa, jossa osingon maksava yhtiö asuu, liiketoimintaa siellä olevasta kiinteästä toimipaikasta tai harjoittaa tässä toisessa valtiossa itsenäistä ammattitoimintaa siellä olevasta kiinteästä paikasta, ja osingon maksamisen perusteena oleva osuus tosiasiallisesti liittyy tähän kiinteään toimipaikkaan tai kiinteään paikkaan. Tässä tapauksessa sovelletaan 7 artiklan tai 14 artiklan määräyksiä.

4. Jos sopimusvaltiossa asuva yhtiö saa tuloa toisesta sopimusvaltiosta, ei tämä toinen valtio saa verottaa yhtiön maksamasta osingosta, paitsi mikäli osinko maksetaan tässä toisessa valtiossa asuvalle henkilölle tai mikäli osingon maksamisen perusteena oleva osuus tosiasiallisesti liittyy tässä toisessa valtiossa olevaan kiinteään toimipaikkaan tai kiinteään paikkaan, eikä myöskään määrätä yhtiön jakamattomasta voitosta tällaisesta voitosta suoritettavaa veroa, vaikka maksettu osinko tai jakamaton voitto kokonaan tai osaksi koostuisi tässä toisessa valtiossa kertyneestä tulosta.

11 artikla

Korko

1. Korosta, joka kertyy sopimusvaltiosta ja maksetaan toisessa sopimusvaltiossa asuvalle henkilölle, verotetaan vain tässä toisessa valtiossa, jos henkilö on korkoetuuden todellinen omistaja.

2. Sanonnalla "korko" tarkoitetaan tässä artiklassa tuloa, joka saadaan kaikenlaatuisista saamisista riippumatta siitä, onko ne turvattu kiinteistökiinnityksellä vai ei, ja liittyykö niihin oikeus osuuteen velallisen voitosta vai ei. Sanonnalla tarkoitetaan erityisesti tuloa, joka saadaan valtion antamista arvopapereista, ja tuloa, joka saadaan obligaatioista tai debenttureista, siihen luettuihin tällaisiin arvopapereihin, obligaatioihin tai debenttureihin liittyvät agiomäärät ja voitot. Maksun viivästymisen johdosta suoritettavia sakkomaksuja ei tätä artiklaa sovellettaessa pidetä korkona.

3. Tämän artiklan 1 kappaleen määräyksiä ei sovelleta, jos sopimusvaltiossa asuva korkoetuuden todellinen omistaja harjoittaa toisessa sopimusvaltiossa, josta korko kertyy, liiketoimintaa siellä olevasta kiinteästä toimipaikasta tai harjoittaa tässä toisessa valtiossa itsenäistä ammattitoimintaa siellä olevasta kiinteästä paikasta, ja koron maksamisen perusteena oleva saaminen tosiasiallisesti liittyy tähän kiinteään toimipaikkaan tai kiinteään paikkaan. Tässä tapauksessa sovelletaan 7 artiklan tai 14 artiklan määräyksiä.

4. Koron katsotaan kertyvän sopimusvaltiossa, kun sen maksaa tässä valtiossa asuva henkilö. Jos kuitenkin koron maksajalla riippumatta siitä, asuuko hän sopimusvaltiossa vai ei, on sopimusvaltiossa kiinteä toimipaikka, jonka yhteydessä koron maksamisen perusteena oleva velka on syntynyt, ja korko rasittaa tätä kiinteää toimipaikkaa tai kiinteää paikkaa, katsotaan koron kertyvän siitä valtiossa, jossa kiinteä toimipaikka tai kiinteä paikka on.

5. Jos koron määrä maksajan ja korkoetuuden todellisen omistajan tai heidän molempien ja muun henkilön välisen erityisen suhteen vuoksi ylittää koron maksamisen perusteena olevaan saamiseen nähden määrän, josta maksaja ja korkoetuuden todellinen omistaja olisivat sopineet, jollei tällaista suhdetta olisi, sovelletaan tämän artiklan määräyksiä vain viimeksi mainittuun määrään. Tässä tapauksessa verotetaan tämän määrän ylittävästä maksun osasta kummankin sopimusvaltion lainsäädännön mukaan, ottaen huomioon tämän sopimuksen muut määräykset.

12 artikla

Rojalti

1. Rojaltista, joka kertyy sopimusvaltiossa ja maksetaan toisessa sopimusvaltiossa asuvalle henkilölle, verotetaan vain tässä toisessa valtiossa, jos henkilö on rojaltietuuden todellinen omistaja.

2. Sanonnalla "rojalti" tarkoitetaan tässä artiklassa kaikkia suorituksia, jotka saadaan korvauksena kirjallisen, taiteellisen tai tieteellisen teoksen (siihen luettuina elokuvafilmi sekä televisio- tai radiolähetyksessä käy-

tettava filmi tai nauha), tekijänoikeuden sekä patentin, tavaramerkin, mallin tai muotin, piirustuksen, salaisen kaavan tai valmistusmenetelmän käyttämisestä tai käyttöoikeudesta tahi kokemusperäisestä teollis-, kaupallis- tai tieteellisuonteisesta tiedosta. Sanonta ei kuitenkaan käsitä suorituksia, jotka saadaan kaivosten tai louhosten käyttämisestä tai luonnonvarojen hyväksikäytöstä.

3. Tämän artiklan 1 kappaleen määräyksiä ei sovelleta; jos sopimusvaltiossa asuva rojaltiltuuden todellinen omistaja harjoittaa toisessa sopimusvaltiossa, josta rojaltiltu kertyy, liiketoimintaa siellä olevasta kiinteästä toimipaikasta tai harjoittaa tässä toisessa valtiossa itsenäistä ammattoimintaa siellä olevasta kiinteästä paikasta, ja rojaltiltu maksamisen perusteena oleva oikeus tai omaisuus tosiasiallisesti liittyy tähän kiinteään toimipaikkaan tai kiinteään paikkaan. Tässä tapauksessa sovelletaan 7 artiklan tai 14 artiklan määräyksiä.

4. Rojaltiltu katsotaan kertyvän sopimusvaltiossa, kun sen maksaa tässä valtiossa asuva henkilö. Jos kuitenkin rojaltiltu maksajalla riippumatta siitä, asuuko hän sopimusvaltiossa vai ei, on sopimusvaltiossa kiinteä toimipaikka tai kiinteä paikka, jonka yhteydessä rojaltiltu maksamisen perusteena oleva velvoite on syntynyt, ja rojaltiltu rasittaa tätä kiinteää toimipaikkaa tai kiinteää paikkaa, katsotaan rojaltiltu kertyvän siitä valtiossa, jossa kiinteä toimipaikka tai kiinteä paikka on.

5. Jos rojaltiltu määrä maksajan ja rojaltiltuuden todellisen omistajan tai heidän molempien ja muun henkilön välisen erityisen suhteen vuoksi ylittää rojaltiltu maksamisen perusteena olevaan käyttöön, oikeuteen tai tietoon nähden määrän, josta maksaja ja rojaltiltuuden todellinen omistaja olisivat sopineet, jollei tällaista suhdetta olisi, sovelletaan tämän artiklan määräyksiä vain viimeksi mainittuun määrään. Tässä tapauksessa verotetaan tämän määrän ylittävästä maksun osasta kummankin sopimusvaltion lainsäädännön mukaan, ottaen huomioon tämän sopimuksen muut määräykset.

13 artikla

Myyntivoitto

1. Voitosta, jonka sopimusvaltiossa asuva henkilö saa 6 artiklan 2 kappaleessa tarkoitetun ja toisessa sopimusvaltiossa olevan kiinteän omaisuuden luovutuksesta, voidaan verottaa tässä toisessa valtiossa.

2. Voitosta, joka saadaan sopimusvaltiossa olevan yrityksen toisessa sopimusvaltiossa olevan kiinteän toimipaikan liikeomaisuuteen kuuluvan irtaimen omaisuuden tai sopimusvaltiossa asuvan henkilön toisessa sopimusvaltiossa itsenäistä ammatinharjoittamista varten käytettävänä olevaan kiinteään paikkaan kuuluvan irtaimen omaisuuden luovutuksesta, voidaan verottaa tässä toisessa valtiossa. Sama koskee voittoa, joka saadaan tällaisen kiinteän toimipaikan luovutuksesta (erillisenä tai koko yrityksen mukana) tai kiinteän paikan luovutuksesta.

3. Voitosta, jonka sopimusvaltiossa oleva yritys saa kansainväliseen liikenteeseen käytetyn laivan tai ilma-aluksen taikka tällaisen laivan tai ilma-aluksen käyttämiseen liittyvän irtaimen omaisuuden luovutuksesta, verotetaan vain tässä valtiossa.

4. Voitosta, jonka sopimusvaltiossa oleva yritys saa tavarankuljetukseen käytetyn kontin (siihen luettuina perävaunu, proomu ja vastaavanlainen kontin kuljetukseen tarvittava kalusto) luovutuksesta, verotetaan vain tässä valtiossa, paitsi milloin konttia käytetään tavarankuljetukseen vain toisessa sopimusvaltiossa olevien paikkojen välillä.

5. Voitosta, joka saadaan muun kuin tämän artiklan edellä olevissa kappaleissa tarkoitetun omaisuuden luovutuksesta, verotetaan vain siinä sopimusvaltiossa, jossa luovuttaja asuu.

14 artikla

Itsenäinen ammatinharjoittaminen

1. Tulosta, jonka sopimusvaltiossa asuva henkilö saa vapaan ammatin tai muun itsenäisen toiminnan harjoittamisesta, verotetaan vain tässä valtiossa, jollei hänellä ole toisessa sopimusvaltiossa kiinteää paikkaa, joka on vakinaisesti hänen käytettäväänään toiminnan harjoittamista varten. Jos hänellä on tällainen kiinteä paikka, voidaan tulosta verot-

taa tässä toisessa valtiossa, mutta vain niin suuresta tulon osasta, joka on luettava kiinteään paikkaan kuuluvaksi.

2. Sanonta "vapaa ammatti" käsittää erityisesti itsenäisen tieteellisen, kirjallisen ja taiteellisen toiminnan, kasvatus- ja opetustoiminnan sekä sen itsenäisen toiminnan, jota lääkäri, asianajaja, insinööri, arkkitehti, hammaslääkäri ja tilintarkastaja harjoittavat.

15 artikla

Yksityinen palvelus

1. Jollei 16, 18, 19 ja 20 artiklan määräyksistä muuta johdu, verotetaan palkasta ja muusta sellaisesta hyvityksestä, jonka sopimusvaltiossa asuva henkilö saa epäitsenäisestä työstä, vain tässä valtiossa, jollei työtä tehdä toisessa sopimusvaltiossa. Jos työ tehdään tässä toisessa valtiossa, voidaan työstä saadusta hyvityksestä verottaa siellä.

2. Tämän artiklan 1 kappaleen määräysten estämättä verotetaan hyvityksestä, jonka sopimusvaltiossa asuva henkilö saa toisessa sopimusvaltiossa tekemästään epäitsenäisestä työstä, vain ensiksi mainitussa valtiossa, jos:

a) saaja oleskelee toisessa valtiossa yhdes-
sä jaksossa, tai useassa jaksossa yhteensä,
enintään 183 päivää kahdentoista kuukauden
ajanjaksona, joka alkaa tai päättyy verovuoden
aikana, ja

b) hyvityksen maksaa työnantaja tai se
maksetaan työnantajan puolesta, joka ei asu
toisessa valtiossa, sekä

c) hyvityksellä ei rasiteta kiinteää toimi-
paikkaa tai kiinteää paikkaa, joka työnanta-
jalla on toisessa valtiossa.

3. Edellä tässä artiklassa olevien määräysten estämättä verotetaan hyvityksestä, joka saadaan sopimusvaltiossa olevan yrityksen kansainväliseen liikenteeseen käyttämässä laivassa tai ilma-aluksessa tehdystä epäitsenäisestä työstä, vain tässä valtiossa, edellyttäen, että työntekijä on tämän valtion kansalainen olematta toisen sopimusvaltion kansalainen.

16 artikla

Johtokunnan jäsenen palkkio

Johtokunnan jäsenen palkkiosta ja muusta

sellaisesta suorituksesta, jonka sopimusvaltiossa asuva henkilö saa toisessa sopimusvaltiossa asuvan yhtiön hallituksen tai muun sellaisen toimielimen jäsenenä, voidaan verottaa tässä toisessa valtiossa.

17 artikla

Taiteilijat ja urheilijat

1. Tämän sopimuksen 14 ja 15 artiklan määräysten estämättä voidaan tulosta, jonka sopimusvaltiossa asuva henkilö saa viihdetäiteilijänä, kuten teatteri- tai elokuvanäyttelijänä, radio- tai televisiotaiteilijana tai muusikkona, taikka urheilijana, toisessa sopimusvaltiossa harjoittamastaan henkilökohtaisesta toiminnasta, verottaa tässä toisessa valtiossa.

2. Milloin tulo, joka saadaan viihdetäiteilijän tai urheilijan tässä ominaisuudessaan harjoittamasta henkilökohtaisesta toiminnasta, ei tule viihdetäiteilijälle tai urheilijalle itselleen, vaan toiselle henkilölle, voidaan tästä tulosta, 7, 14 ja 15 artiklan määräysten estämättä, verottaa siinä sopimusvaltiossa, jossa viihdetäiteilija tai urheilija harjoittaa toimintaansa.

3. Tämän artiklan 1 ja 2 kappaleen määräyksiä ei sovelleta tuloon, joka saadaan taiteilijan tai urheilijan sopimusvaltiossa harjoittamasta toiminnasta, jos vierailu tässä valtiossa on rahoitettu kokonaan tai pääasiallisesti toisen sopimusvaltion, sen valtiollisen osan, paikallishallinnon tai paikallisviranomaisen julkisista varoista.

18 artikla

Eläke, elinkorko ja muu sellainen suoritus

1. Jollei 19 artiklan 2 kappaleen määräyksistä muuta johdu, voidaan sopimusvaltion sosiaalivakuutuslainsäädännön mukaan tai sopimusvaltion järjestämän muun julkisen sosiaaliturvan perusteella maksetusta eläkkeestä, riippumatta siitä, maksetaanko se aikaisemman epäitsenäisen työn perusteella vai ei, ja muusta toistuvasti tai kertakorvauksena maksetusta etuudesta, tai elinkorosta, joka kertyy tästä valtiosta, verottaa tässä valtiossa.

2. Sanonnalla "elinkorko" tarkoitetaan tässä artiklassa vahvistettua rahamäärää, joka vahvistettuina ajankohtina joko elinkautena

tai yksilöitynä taikka määritettävissä olevana aikana toistuvasti maksetaan ja joka perustuu velvoitukseen toimeenpanna maksut täyden rahasuorituksen- tai rahanarvoisen suorituksen vastikkeeksi.

19 artikla

Julkinen palvelus

1. a) Palkasta ja muusta sellaisesta hyvityksestä (eläkettä lukuun ottamatta), jonka sopimusvaltio, sen valtiollinen osa, paikallishallinto, paikallisviranomaisen tai julkisyhteisö maksaa luonnolliselle henkilölle työstä, joka tehdään tämän valtion, valtiollisen osan, paikallishallinnon, paikallisviranomaisen tai julkisyhteisön palveluksessa, verotetaan vain tässä valtiossa.

b) Tällaisesta palkasta ja muusta sellaisesta hyvityksestä verotetaan kuitenkin vain siinä sopimusvaltiossa, jossa tämä henkilö asuu, jos työ tehdään tässä valtiossa ja

1) henkilö on tämän valtion kansalainen; tai

2) hänestä ei tullut tässä valtiossa asuvaa ainoastaan tämän työn tekemiseksi.

2. a) Eläkkeestä, jonka sopimusvaltio, sen valtiollinen osa, paikallishallinto, paikallisviranomaisen tai julkisyhteisö maksaa, tai joka maksetaan niiden perustamista rahastoista, luonnolliselle henkilölle työstä, joka on tehty tämän valtion, valtiollisen osan, paikallishallinnon, paikallisviranomaisen tai julkisyhteisön palveluksessa, verotetaan vain tässä valtiossa.

b) Tällaisesta eläkkeestä verotetaan kuitenkin vain siinä sopimusvaltiossa, jossa tämä henkilö asuu, jos hän on tämän valtion kansalainen.

3. Tämän sopimuksen 15, 16 ja 18 artiklan määräyksiä sovelletaan palkkaan ja muuhun sellaiseen hyvitykseen ja eläkkeeseen, jotka maksetaan sopimusvaltion, sen valtiollisen osan, paikallishallinnon, paikallisviranomaisen tai julkisyhteisön harjoittaman liiketoiminnan yhteydessä tehdystä työstä.

4. Tämän artiklan 1 kappaleen määräyksiä sovelletaan myös hyvitykseen, joka sopimusvaltion, sen valtiollisen osan, paikallishallinnon, paikallisviranomaisen tai julkisyhteisön rahoittaman kehitysyhteistyöohjelman mukaan maksetaan yksinomaan tämän valtion,

valtiollisen osan, paikallishallinnon, paikallisviranomaisen tai julkisyhteisön varoista asiantuntijalle tai kehitysjoukon jäsenelle, joka on määrätty toimimaan toisessa sopimusvaltiossa tämän toisen valtion suostumuksella.

20 artikla

Opiskelijat ja harjoittelijat

1. Luonnollinen henkilö, joka asuu tai välittömästi ennen oleskeluaan sopimusvaltiossa asui toisessa sopimusvaltiossa ja joka oleskelee ensiksi mainitussa valtiossa yksinomaan:

a) koulutuksen tai harjoittelun vuoksi, ensiksi mainitussa valtiossa olevan yliopiston, korkeakoulun, muun ylempään oppilaitoksen tai koulun opiskelijana, tahi ammattioppilaina tai liikealan, teollisuuden, maatalouden tai metsätalouden harjoittelijana;

b) opiskelua tai tieteellistä tutkimustyötä varten sopimusvaltion hallituksen tai tieteellisen, kasvatuksellisen, uskonnollisen järjestön tai hyväntekeväisyysjärjestön antaman stipendin, apurahan tai palkkion saajana, taikka sopimusvaltioiden välillä sovitun teknisen yhteistyöohjelman puitteissa;

vapautetaan tässä ensiksi mainitussa valtiossa verosta, joka on suoritettava tämän valtion ulkopuolelta hänen elatustaan, koulutustaan tai harjoitteluaan varten saadusta rahamäärästä tai joka on suoritettava tällaisesta stipendistä, apurahasta tai palkkiosta.

2. Sopimusvaltiossa olevan yliopiston, korkeakoulun tai muun ylempään oppilaitoksen opiskelijaa tahi ammattioppilasta tai liikealan, teollisuuden, maatalouden tai metsätalouden harjoittelijaa, joka asuu tai välittömästi ennen oleskeluaan toisessa sopimusvaltiossa asui ensiksi mainitussa valtiossa ja joka yhtäjaksoisesti oleskelee toisessa sopimusvaltiossa enintään 183 päivää, ei veroteta tässä toisessa valtiossa hyvityksestä, joka saadaan tässä toisessa valtiossa tehdystä työstä, milloin työ liittyy hänen opintoihinsa tai harjoitteluunsa ja hyvitys koostuu hänen elatustaan varten välttämättömistä ansioista.

21 artikla

Muu tulo

Tulosta, jonka sopimusvaltiossa asuva hen-

kilö saa ja jota ei käsitellä tämän sopimuksen edellä olevissa artikloissa, verotetaan vain tässä valtiossa riippumatta siitä, mistä tulo kertyy.

22 artikla

Kaksinkertaisen verotuksen poistaminen

1. Suomessa kaksinkertainen verotus poistetaan seuraavasti:

a) Milloin Suomessa asuvalla henkilöllä on tuloa, josta tämän sopimuksen määräysten mukaan voidaan verottaa Arabiemiraattien liitossa, Suomen on, jollei b) kohdan määräyksestä muuta johdu, vähennettävä tämän henkilön tulosta suoritettavasta verosta Arabiemiraattien liitossa tulosta maksettua veroa vastaava määrä. Vähennyksen määrä ei kuitenkaan saa olla suurempi kuin se ennen vähennysten tekemistä lasketun tulosta suoritettavan veron osa, joka jakautuu sille tulolle, josta voidaan verottaa Arabiemiraattien liitossa.

b) Osinko, jonka Arabiemiraattien liitossa asuva yhtiö maksaa Suomessa asuvalle yhtiölle, vapautetaan Suomen verosta, jos saaja välittömästi hallitsee vähintään 10 prosenttia osingon maksavan yhtiön äänimäärästä.

c) Tämän sopimuksen muiden määräysten estämättä voidaan Arabiemiraattien liitossa asuvaa luonnollista henkilöä, jonka myös katsotaan Suomen verolainsäädännön mukaan 2 artiklassa tarkoitettujen verojen osalta asuvan Suomessa, verottaa Suomessa. Suomen on kuitenkin a) kohdan määräysten mukaan vähennettävä Suomen verosta se Arabiemiraattien liiton vero, joka on maksettu tulosta. Tämän kohdan määräyksiä sovelletaan vain Suomen kansalaiseen.

d) Jos Suomessa asuvan henkilön tulo on sopimuksen määräyksen mukaan vapautettu verosta Suomessa, Suomi voi kuitenkin määrätessään tämän henkilön muusta tulosta suoritettavan veron määrää ottaa lukuun sen tulon, joka on vapautettu verosta.

2. Arabiemiraattien liitossa kaksinkertainen verotus poistetaan seuraavasti:

Milloin Arabiemiraattien liitossa asuvalla henkilöllä on tuloa, josta tämän sopimuksen

määräysten mukaan voidaan verottaa Suomessa, Arabiemiraattien liiton on vähennettävä tämän henkilön tulosta suoritettavasta verosta Suomessa tulosta maksettua veroa vastaava määrä. Vähennyksen määrä ei kuitenkaan saa olla suurempi kuin se ennen vähennysten tekemistä lasketun tulosta suoritettavan veron osa, joka jakautuu sille tulolle, josta voidaan verottaa Suomessa.

23 artikla

Syrjäntäkielto

1. Sopimusvaltion kansalainen ei toisessa sopimusvaltiossa saa joutua sellaisen verotuksen tai siihen liittyvän velvoituksen kohteeksi, joka on muunlainen tai raskaampi kuin verotus tai siihen liittyvä velvoitus, jonka kohteeksi tämän toisen valtion kansalainen samoissa olosuhteissa, erityisesti mikäli koskee kotipaikkaa, joutuu tai saattaa joutua. Tämän sopimuksen 1 artiklan määräysten estämättä sovelletaan tätä määräystä myös henkilöön, joka ei asu sopimusvaltiossa tai molemmissa sopimusvaltiossa.

2. Verotus, joka kohdistuu sopimusvaltiossa olevan yrityksen toisessa sopimusvaltiossa olevaan kiinteään toimipaikkaan, ei tässä toisessa valtiossa saa olla epäedullisempi kuin verotus, joka kohdistuu tässä toisessa valtiossa olevaan samanlaista toimintaa harjoittavaan yritykseen. Tämän määräyksen ei katsota velvoittavan sopimusvaltiota myöntämään toisessa sopimusvaltiossa asuvalle henkilölle sellaista henkilökohtaista vähennystä verotuksessa, vapautusta verosta tai alennusta veroon siviilisäädyn taikka perheen huoltovelvollisuuden johdosta, joka myönnetään omassa valtiossa asuvalle henkilölle.

3. Muussa kuin sellaisessa tapauksessa, jossa 9 artiklan, 11 artiklan 5 kappaleen tai 12 artiklan 5 kappaleen määräyksiä sovelletaan, ovat korko, rojalti ja muu maksu, jotka sopimusvaltiossa oleva yritys suorittaa toisessa sopimusvaltiossa asuvalle henkilölle, vähennyskelpoisia tämän yrityksen verotettavaa tuloa määrättäessä samoin ehdoin kuin maksu ensiksi mainitussa valtiossa asuvalle henkilölle.

4. Sopimusvaltiossa oleva yritys, jonka pääoman toisessa sopimusvaltiossa asuva henkilö tai siellä asuvat henkilöt välittömästi tai välillisesti joko kokonaan tai osaksi omistavat tai josta he tällä tavoin määräävät,

ei ensiksi mainitussa valtiossa saa joutua sellaisen verotuksen tai siihen liittyvän velvoituksen kohteeksi, joka on muunlainen tai raskaampi kuin verotus tai siihen liittyvä velvoitus, jonka kohteeksi ensiksi mainitussa valtiossa oleva muu samanluonteinen yritys joutuu tai saattaa joutua.

5. Tämän sopimuksen 2 artiklan estämättä sovelletaan tämän artiklan määräyksiä kaikenlaatuisiin veroihin.

24 artikla

Keskinäinen sopimusmenettely

1. Jos henkilö katsoo, että sopimusvaltion tai molempien sopimusvaltioiden toimenpiteet ovat johtaneet tai johtavat hänen osaltaan verotukseen, joka on tämän sopimuksen määräysten vastainen, hän voi saattaa asian sen sopimusvaltion toimivaltaisen viranomaisen käsiteltäväksi, jossa hän asuu tai, jos kysymyksessä on 23 artiklan 1 kappaleen soveltaminen, jonka kansalainen hän on, ilman että tämä vaikuttaa hänen oikeuteensa käyttää näiden valtioiden sisäisessä oikeusjärjestyksessä olevia oikeussuojakeinoja. Asia on saatettava käsiteltäväksi kolmen vuoden kuluessa siitä kun henkilö sai tiedon toimenpiteestä, joka on aiheuttanut sopimuksen määräysten vastaisen verotuksen.

2. Jos toimivaltainen viranomaisn havaitsee huomautuksen perustelluksi, mutta ei itse voi saada aikaan tyydyttävää ratkaisua, viranomaisen on pyrittävä toisen sopimusvaltion toimivaltaisen viranomaisen kanssa keskinäisin sopimuksin ratkaisemaan asia siinä tarkoituksessa, että vältetään verotus, joka on sopimuksen vastainen. Tehty sopimus pannaan täytäntöön sopimusvaltioiden sisäisessä lainsäädännössä olevien aikarajojen estämättä.

3. Sopimusvaltioiden toimivaltaiten viranomaisten on pyrittävä keskinäisin sopimuksin ratkaisemaan sopimuksen tulkinnassa tai soveltamisessa syntyvät vaikeudet tai epäselvyyksiä aiheuttavat kysymykset. Ne voivat myös neuvotella keskenään kaksinkertaisen verotuksen poistamiseksi sellaisissa tapauksissa, joita sopimus ei käsitä.

4. Sopimusvaltioiden toimivaltaiset viranomaiset voivat olla välittömässä yhteydessä keskenään sopimukseen pääsemiseksi siinä merkityksessä kuin tarkoitetaan edellä ole-

vissa kappaleissa.

25 artikla

Tietojen vaihtaminen

1. Sopimusvaltioiden toimivaltaisten viranomaisten on parhaan kykynsä mukaan vaihdettava keskenään sellaisia tietoja, jotka ovat välttämättömiä tämän sopimuksen määräysten soveltamiseksi tai veron kiertämisen estämiseksi. Sopimusvaltion vastaanottamia tietoja on käsiteltävä salaisina samalla tavalla kuin tämän valtion sisäisen lainsäädännön perusteella saatuja tietoja ja niitä saadaan ilmaista vain henkilöille tai viranomaisille (niihin luettuina tuomioistuimet ja hallintoelimet), jotka määräävät, kantavat tai perivät sopimuksen piiriin kuuluvia veroja tai käsittelevät näitä veroja koskevia syytteitä tai valituksia. Näiden henkilöiden tai viranomaisten on käytettävä tietoja vain tällaisiin tarkoituksiin. Ne saavat ilmaista tietoja julkisessa oikeudenkäynnissä tai tuomioistuimen ratkaisuihin.

2. Tämän artiklan 1 kappaleen määräysten ei katsota velvoittavan sopimusvaltiota:

a) ryhtymään hallintotoimiin, jotka poikkeavat tämän sopimusvaltion tai toisen sopimusvaltion lainsäädännöstä ja hallintokäytännöstä;

b) antamaan tietoja, joita tämän sopimusvaltion tai toisen sopimusvaltion lainsäädännön mukaan tai säännönmukaisen hallintomenettelyn puitteissa ei voida hankkia;

c) antamaan tietoja, jotka paljastaisivat liikesalaisuuden taikka teollisen, kaupallisen ja ammatillisen salaisuuden tai elinkeinotoiminnassa käytetyn menettelytavan, taikka tietoja, joiden ilmaiseminen olisi vastoin yleistä järjestystä (*ordre public*).

26 artikla

Diplomaattisten edustustojen ja konsuli-edustustojen jäsenet

Tämä sopimus ei vaikuta niihin verotuksellisiin erioikeuksiin, jotka kansainvälisen oikeuden yleisten sääntöjen tai erityisten sopimusten määräysten mukaan myönnetään diplomaattisten edustustojen tai konsuliedustustojen jäsenille.

27 artikla

Voimaantulo

1. Sopimusvaltioiden hallitukset ilmoittavat toisilleen täyttäneensä valtiosäännössään tämän sopimuksen voimaantulolle asetetut edellytykset.

2. Sopimus tulee voimaan viidentenätoista päivänä siitä päivästä, jona myöhempi 1 kappaleessa tarkoitetuista ilmoituksista on tehty, ja sen määräyksiä sovelletaan molemmissa sopimusvaltioissa:

a) lähteellä pidätettävien verojen osalta, tuloon, joka saadaan sen kalenterivuoden tammikuun 1 päivänä, jona sopimus tulee voimaan, tai sen jälkeen;

b) muiden tulosta suoritettavien verojen osalta, veroihin, jotka määrätään sen kalenterivuoden tammikuun 1 päivänä, jona sopimus tulee voimaan, tai sen jälkeen alkavilta verovuosilta.

28 artikla

Päätyminen

Tämä sopimus on voimassa, kunnes jompikumpi sopimusvaltio sen irtisanoo. Kumpikin sopimusvaltio voi kymmenen vuoden kuluttua siitä päivästä, jona sopimus tulee voimaan, irtisanoa sopimuksen diplomaattista tietä tekemällä irtisanomisilmoituksen vähintään kuusi kuukautta ennen kunkin kalenterivuoden päättymistä. Tässä tapauksessa sopimuksen soveltaminen lakkaa molemmissa sopimusvaltioissa:

a) lähteellä pidätettävien verojen osalta, tuloon, joka saadaan sitä vuotta, jona irtisanomisilmoitus tehdään, lähinnä seuraavan kalenterivuoden tammikuun 1 päivänä tai sen jälkeen;

b) muiden tulosta suoritettavien verojen osalta, veroihin, jotka määrätään sitä vuotta, jona irtisanomisilmoitus tehdään, lähinnä seuraavan kalenterivuoden tammikuun 1 päivänä tai sen jälkeen alkavilta verovuosilta.

Tämän vakuudeksi ovat allekirjoittaneet, asianmukaisesti siihen valtuutettuina, allekirjoittaneet tämän sopimuksen.

Tehty Abu Dhabissa 12 päivänä maaliskuuta 1996 kahtena suomen-, arabian- ja englanninkielisenä kappaleena kaikkien kol-

men tekstin ollessa yhtä todistusvoimaiset.
Tulkintaerimielisyyden sattuessa on englan-
ninkielinen teksti ratkaiseva.

Suomen tasavallan hallituksen
puolesta:

Ole Norrback

Arabiemiraattien liiton hallituksen
puolesta:

Ahmed Humaid Al Tayer

PÖYTÄKIRJA

Allekirjoitettaessa tänään sopimusta Suomen tasavallan ja Arabiemiraattien liiton välillä tuloveroja koskevan kaksinkertaisen verotuksen välttämiseksi sekä veron kiertämisen estämiseksi (jäljempänä "sopimus") allekirjoittaneet ovat sopineet seuraavista määräyksistä, jotka ovat sopimuksen olennainen osa:

1. Sopimuksen 4 artiklan 2 kappale

Hallitusten välinen yhteensiittymä, jolla on omaa pääomaa tai muuta samanluonteista pääomaa ja johon Arabiemiraattien liitto on muiden valtioiden kanssa osallisena, on oikeus sopimuksen mukaisiin etuuksiin, mutta vain Arabiemiraattien liiton osuutta pääomaan vastaavalta osalta.

2. Sopimuksen 6 ja 13 artikla

Tulosta, joka saadaan sellaisen Suomessa olevan kiinteän omaisuuden hallintaoikeuden välittömästä käytöstä, sen vuokralle antamisesta tai muusta käytöstä, jonka Suomessa asuva muu yhtiö kuin sellainen, jonka osakkeet noteerataan hyväksytyssä arvopaperipörssissä, omistaa, silloin kun tulon saajana on yhtiön osakkeenomistaja, tai myyutiivaitosta, joka saadaan muun kuin hyväksytyssä arvopaperipörssissä noteeratun osakkeen tai yhtiöosuuden luovutuksesta, silloin kun yhtiön varat pääasiallisesti koostuvat Suomessa olevasta kiinteästä omaisuudesta, voidaan verottaa Suomessa.

3. Sopimuksen 8 ja 13 artikla

Sopimuksen 8 ja 13 artiklan määräyksiä sovelletaan myös tuloon, jonka Gulf Air tai Arab Shipping Company tai sopimusvaltiossa asuvan henkilön kolmannessa valtiossa asuvan henkilön kanssa perustama muu yritys saa laivan tai ilma-aluksen käyttämisestä kansainväliseen liikenteeseen, tai tällaisen laivan tai ilma-aluksen luovutuksesta, mutta vain niin suuresta tulon tai voiton osasta, joka vastaa sopimusvaltiossa asuvan henkilön omistusosuutta.

4. Sopimuksen 10 artiklan 3 kappale, 11 artiklan 3 kappale ja 12 artiklan 3 kappale

Jos Suomi myöhemmin kolmannen valtion kanssa kaksinkertaisen verotuksen välttämiseksi tekemässään sopimuksessa sopii, että tässä kolmannessa valtiossa asuvalla henkilöllä on osingon, koron tai rojaltin osalta, joka maksetaan sellaisen henkilön Suomessa olevaan kiinteään toimipaikkaan tosiasiallisesti liittyvän osuuden, saamisen tahi oikeuden tai omaisuuden perusteella, oikeus edullisempaan kohteluun kuin 10 artiklan 3 kappaleen, 11 artiklan 3 kappaleen tai 12 artiklan 3 kappaleen mukaan myönnetään, Suomen hallitus ilmoittaa asiasta ilman aiheuttamia viivytystä Arabiemiraattien liiton hallitukselle kirjallisesti diplomaattiteitse ja ryhtyy neuvottelemaan Arabiemiraattien liiton hallituksen kanssa saman kohtelun myöntämiseksi Arabiemiraattien liitossa asuvalle henkilölle kuin kolmannessa valtiossa asuvalle henkilölle on myönnetty.

5. Sopimuksen 21 artikla

Jollei 21 artiklan määräyksistä muuta johdu, tämä sopimus ei estä Arabiemiraattien liittoa, sen valtiollista osaa, paikallishallintoa tai paikallisviranomaista soveltamasta omaa lainsäädäntöään, joka koskee raakaöljyn ja muiden luonnonvarojen käytöstä ja hyväksikäytöstä saadun tulon verottamista. Tällaisesta tulosta verotetaan Arabiemiraattien liiton lainsäädännön mukaan.

6. Sopimuksen 27 artikla

Tämän sopimuksen 27 artiklan määräysten estämättä sopimuksen 8 artiklan määräyksiä sovelletaan laivan tai ilma-aluksen käyttämisestä kansainväliseen liikenteeseen vuoden 1992 tammikuun 1 päivänä tai sen jälkeen saadusta tulosta suoritettaviin veroihin.

Tämän vakuudeksi ovat allekirjoittaneet, asianmukaisesti siihen valtuutettuina, allekirjoittaneet tämän pöytäkirjan.

Tehty Abu Dhabissa 12 päivänä maaliskuuta 1996 kahtena suomen-, arabian- ja englanninkielisenä kappaleena kaikkien kolmen tekstin ollessa yhtä todistusvoimaiset.

Tulkintaerimielisyyden sattuessa on englanninkielinen teksti ratkaiseva.

**Suomen tasavallan hallituksen
puolesta:**

Ole Norrback

**Arabiemiraattien liiton hallituksen
puolesta:**

Ahmed Humaid Al Tayer

[TRANSLATION — TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LA RÉPUBLIQUE DE FINLANDE ET LES ÉMIRATS ARABES UNIS TENDANT À ÉVITER LA DOUBLE IMPOSITION ET À PRÉVENIR L'ÉVASION FISCALE EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU

Le Gouvernement de la République de Finlande et le Gouvernement des Émirats arabes unis,

Désireux de favoriser et de renforcer les rapports économiques entre les deux pays en concluant un accord tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu,

Conviennent comme suit:

Article premier - Personnes visées

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont des résidents de l'un des États contractants ou des deux.

Article 2 - Impôts visés

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu perçus pour le compte d'un État contractant, de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités ou administration locales, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu les impôts perçus sur le revenu total, ou sur des éléments du revenu, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens meubles ou immeubles.

3. Les impôts existants auxquels s'applique le présent Accord sont:

a) En Finlande :

- i) L'impôt d'État sur le revenu (valtion tuloverot; de statliga inkomstskatterna),
- ii) L'impôt sur les bénéfices des sociétés (yhteisöjen tulovero; inkomstskatten för samfund),
- iii) L'impôt communal (kunnallisvero; kommunalskatten),
- iv) L'impôt retenu à la source sur les intérêts (korkotulon lähdevero; källskatten på ränteinkomst), et
- v) L'impôt retenu à la source sur le revenu des non-résidents (rajoitetusti verovelvollisen lähdevero; källskatten för begränsat skattskyldig)

(ci-après dénommés « impôt finlandais »);

b) Aux Émirats arabes unis :

- i) L'impôt sur le revenu; et
- ii) L'impôt sur les sociétés

(ci-après dénommés « impôt des Émirats arabes unis »).

4. L'Accord s'applique également à tous impôts de nature identique ou analogue qui seraient établis après la date de signature de l'Accord et qui s'ajouteraient aux impôts actuels ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent à la fin de chaque année les modifications apportées à leur législation fiscale respective.

Article 3 - Définitions générales

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte n'impose une interprétation différente, on entend par :

a) « Finlande » - la République de Finlande et, au sens géographique, le territoire de la République de Finlande et toute zone adjacente aux eaux territoriales de la République de Finlande dans laquelle, en application de la législation finlandaise et conformément au droit international, s'exercent les droits de la Finlande en matière de prospection et d'exploitation des ressources naturelles des eaux, des fonds marins et de leur sous-sol;

b) « Émirats arabes unis » - les Émirats arabes unis et, au sens géographique, le territoire et les îles des Émirats arabes unis, y compris leurs eaux territoriales et leurs zones sous-marines, ainsi que la zone économique exclusive et le plateau continental sur lesquels les Émirats arabes unis exercent des droits souverains en application de leur législation intérieure et conformément au droit international en matière de prospection et d'exploitation des ressources naturelles, biologiques et minières existant dans les eaux, les fonds marins et leur sous-sol;

c) Les expressions « État contractant », « un des États contractants » et « l'autre État contractant » - la Finlande ou les Émirats arabes unis, suivant le contexte;

d) Le terme « personne » - toute personne physique, société et tout autre groupement de personnes,

e) Le terme « société » - toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une société ou une personne morale au regard de l'impôt;

f) Les expressions « entreprise de l'un des États contractants » et « entreprise de l'autre État contractant » - une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant, respectivement;

g) Le terme « ressortissant » :

i) Toute personne physique possédant la nationalité de l'un des États contractants;

ii) Toute personne morale, société de personnes et association constituée conformément à la législation en vigueur dans un État contractant;

h) L'expression « trafic international » - tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise d'un État contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant;

i) L'expression « autorité compétente » :

i) En Finlande, le Ministère des finances, son représentant autorisé ou le service qui est désigné par le Ministère des finances comme autorité compétente;

ii) Aux Émirats arabes unis, le Ministre des finances et de l'industrie ou son représentant autorisé.

2. Pour l'application du présent Accord par un État contractant, toute expression qui n'y est pas définie a le sens que lui attribue le droit de cet État concernant les impôts auxquels s'applique l'Accord, à moins que le contexte n'appelle une interprétation différente.

Article 4 - Résidence

1. Aux fins du présent Accord, on entend par « résident d'un État contractant » :

a) Dans le cas de la Finlande - toute personne qui, en vertu de la législation finlandaise, est pleinement assujettie à l'impôt en Finlande;

b) Dans le cas des Emirats arabes unis - toute personne qui, en vertu de la législation des Émirats arabes unis, a son domicile aux Émirats arabes unis ou toute société qui est constituée aux Émirats arabes unis.

2. Aux fins du paragraphe 1 :

a) Un État contractant lui-même, ses subdivisions politiques ou ses collectivités ou administrations locales sont réputés résidents dudit État;

b) Toute institution publique est réputée, selon son affiliation, résident de la Finlande ou des Émirats arabes unis; est réputée institution publique toute institution qui a été créée par un État contractant aux fins de l'accomplissement de fonctions d'ordre public et qui est reconnue comme telle du commun accord des autorités compétentes des États contractants.

3. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, sa situation est réglée comme suit :

a) Cette personne est réputée résident de l'État où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États, elle est réputée résident de l'État avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux);

b) Si l'État où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États, elle est réputée résident de l'État où elle séjourne de façon habituelle;

c) Si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est réputée résident de l'État dont elle est un ressortissant;

d) Si cette personne est un ressortissant des deux États ou si elle n'est un ressortissant d'aucun d'eux, les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord.

4. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants, elle est réputée être un résident de l'État où est situé son siège de direction effective.

Article 5 - Établissement stable

1. Aux fins du présent Accord, on entend par « établissement stable » une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. L'expression « établissement stable » comprend notamment :

- a) Un siège de direction;
- b) Une succursale;
- c) Un bureau;
- d) Une usine; et
- e) Un atelier.

3. L'expression « établissement stable » comprend aussi

a) Un chantier de construction ou de montage ou des activités de surveillance s'y exerçant, mais seulement si ce chantier ou ces activités ont une durée supérieure à neuf mois pendant toute période de douze mois;

b) La fourniture de services, y compris des services de consultance, par une entreprise d'un État contractant agissant par l'intermédiaire de salariés ou d'autre personnel dans l'autre État contractant, mais seulement si ces activités se poursuivent, pour le même projet ou pour un projet connexe, pendant une ou plusieurs périodes d'une durée totale supérieure à neuf mois pendant toute période de douze mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère qu'il n'y a pas « établissement stable » si :

a) Il est fait usage d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de marchandises appartenant à l'entreprise,

b) Des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison;

c) Des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de transformation par une autre entreprise;

d) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'acheter des marchandises ou de réunir des informations pour l'entreprise;

e) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'exercer, pour l'entreprise, toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire;

f) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins de l'exercice cumulé des activités mentionnées aux alinéas a) à e) du présent paragraphe, à condition que l'activité générale de l'établissement stable résultant de cette combinaison d'activités ait un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, lorsqu'une personne - autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 6 - agit dans un État contractant pour une entreprise et dispose dans cet État du pouvoir, qu'elle y exerce habituellement, de conclure des contrats au nom de l'entreprise, cette entreprise est réputée avoir dans cet État un établissement stable au titre de toute activité à laquelle cette personne

se livre pour l'entreprise, à moins que les activités de cette personne ne soient limitées à celles qui sont mentionnées au paragraphe 4 et qui, exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe, ne feraient pas de cette installation fixe un établissement stable au sens dudit paragraphe.

6. Une entreprise n'est pas réputée avoir un établissement stable dans un Etat contractant du seul fait qu'elle exerce son activité dans cet Etat par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre intermédiaire jouissant d'un statut indépendant, si ces personnes agissent dans le cadre de leur activité ordinaire.

7. Le fait qu'une société qui est un résident d'un Etat contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre Etat contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

Article 6 - Revenus de biens immeubles

1. Les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire de biens immeubles (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

2. a) L'expression « biens immeubles » s'entend, sous réserve des dispositions des alinéas b) et c), selon le sens que lui attribue le droit de l'Etat contractant dans lequel les biens considérés sont situés.

b) L'expression « biens immeubles » comprend en tout cas les bâtiments, les accessoires, le cheptel et les matériels des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit des biens immeubles et les droits à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession d'exploitation de gisements miniers, sources et autres ressources naturelles.

c) Les navires, les bateaux et les aéronefs ne sont pas réputés biens immeubles.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de biens immeubles.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immeubles d'une entreprise ainsi qu'aux revenus des biens immeubles servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7 - Bénéfices des entreprises

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un Etat contractant ne sont imposables que dans cet Etat à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre Etat contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre Etat, mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un Etat contractant exerce son activité dans l'autre Etat contractant par l'intermédiaire d'un établisse-

ment stable qui y est situé, il est imputé, dans chaque État contractant, à cet établissement stable, les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses exposées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'autre État où est situé cet établissement stable, soit ailleurs. La présente disposition s'applique quelles que soient les limites prévues par la législation interne de l'État contractant où est situé l'établissement stable, dans la mesure où la déduction de ces dépenses est conforme à la pratique internationale établie.

4. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable au seul motif que cet établissement a acheté des biens ou des marchandises pour l'entreprise.

5. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont calculés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il n'existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

6. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenus traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions de ces articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

Article 8 - Transports maritimes et aériens

1. Nonobstant les dispositions de l'article 7, les bénéfices qu'une entreprise d'un État contractant tire de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international ne sont imposables que dans cet État.

2. Nonobstant les dispositions de l'article 7, les bénéfices qu'une entreprise d'un État contractant tire de l'exploitation, de l'entretien ou de la location de conteneurs (y compris de remorques, d'allèges et de matériels connexes pour le transport de conteneurs) utilisés pour le transport de biens ou de marchandises ne sont imposables que dans cet État, sauf si ces conteneurs servent au transport de biens ou marchandises uniquement entre des points situés sur le territoire de l'autre État contractant.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 s'appliquent également aux bénéfices tirés de la participation à un pool, à une exploitation en commun ou à un organisme international d'exploitation.

4. Aux fins du paragraphe 1 :

a) Le terme « bénéfices » comprend :

i) Les bénéfices, les bénéfices nets et les recettes brutes provenant directement de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international; et

ii) Les intérêts provenant des montants résultant de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international, sous réserve que lesdits intérêts soient accessoires à l'exploitation par la personne qui exploite lesdits navires ou aéronefs;

b) L'expression « exploitation de navires ou d'aéronefs » comprend :

- i) Le nolisement ou le louage de navires ou d'aéronefs;
 - ii) Le louage de conteneurs et de matériels connexes; et
 - iii) L'aliénation de navires, d'aéronefs, de conteneurs et de matériels connexes;
- par ladite personne, sous réserve que ledit nolisement, louage ou aliénation soit accessoire à l'exploitation par cette personne desdits navires ou aéronefs en trafic international.

Article 9 - Entreprises associées

Lorsque :

a) Une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant; ou que

b) Les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un Etat contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant;

et que, dans l'un ou l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs rapports commerciaux ou financiers, liées par des conditions convenues ou imposées qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre entreprises indépendantes, les bénéfices qui, hormis ces conditions, auraient été réalisés par l'une de ces entreprises, mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

Article 10 - Dividendes

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet autre État si la personne qui reçoit les dividendes en est le bénéficiaire effectif.

2. Le terme « dividendes » employé dans le présent article s'entend du revenu provenant d'actions ou d'autres parts bénéficiaires à l'exception des créances, ainsi que des revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État dont la société distributrice est un résident.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. En pareil cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14 s'appliquent selon le cas.

4. Lorsqu'une société qui est un résident d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes, payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre Etat ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situés dans cet autre État ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices

non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre État.

Article 11 - Intérêts

1. Les intérêts provenant d'un État contractant et payés à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État si ce résident est le bénéficiaire effectif des intérêts.

2. Au sens du présent article, on entend par « intérêts » les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunts, y compris les primes et lots attachés à ces titres. Les pénalités pour retard de paiement ne sont pas réputées constituer des intérêts au sens du présent article.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. En pareil cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14 s'appliquent selon le cas.

4. Les intérêts sont réputés provenir d'un État contractant lorsque le débiteur est un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe pour lesquels la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supportent la charge de ces intérêts, ceux-ci sont réputés provenir de l'État où est situé l'établissement stable ou la base fixe.

5. Lorsqu'en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tiers, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle Us sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12 - Redevances

1. Les redevances provenant d'un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État si ce résident est le bénéficiaire effectif des redevances.

2. Au sens du présent article, on entend par « redevances » les rémunérations de toute nature payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une oeuvre littéraire, artistique ou scientifique (y compris les films cinématographiques, ou les films, bandes ou disques utilisés pour les émissions radiophoniques ou télévisées), d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une for-

mule ou d'un procédé secrets, ainsi que pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial, ou scientifique. Par contre, le terme « redevances » ne désigne pas les paiements relatifs à l'exploitation de mines, de carrières et d'autres ressources naturelles.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. En pareil cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14 s'appliquent selon le cas.

4. Les redevances sont réputées provenir d'un État contractant lorsque le débiteur est un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe pour lesquels l'engagement donnant lieu aux redevances a été contracté et qui supportent la charge de ces redevances, celles-ci sont réputées provenir de l'État où est situé l'établissement stable ou la base fixe.

5. Lorsqu'en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec des tiers, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13 - Plus-values

1. Les plus-values qu'un résident d'un État contractant réalise à l'occasion de l'aliénation de biens immeubles visés au paragraphe 2 de l'article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les plus-values provenant de l'aliénation de biens meubles qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant, ou de biens meubles qui appartiennent à une base fixe dont un résident d'un État contractant dispose dans l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris de telles plus-values provenant de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre État.

3. Les plus-values réalisées par une entreprise d'un État contractant à l'occasion de l'aliénation de navires ou aéronefs exploités en trafic international ou de biens meubles affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans cet État.

4. Les plus-values qu'une entreprise d'un État contractant réalise à l'occasion de l'aliénation de conteneurs (y compris de remorques, d'allèges et de matériels connexes pour le transport de conteneurs) utilisés pour le transport de biens ou de marchandises ne sont imposables que dans cet État, sauf si ces conteneurs servent au transport de biens ou marchandises uniquement entre des points situés sur le territoire de l'autre État contractant.

5. Les plus-values provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes précédents ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

Article 14 - Professions indépendantes

1. Les revenus qu'une personne physique qui est un résident d'un État contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet État à moins que ce résident disposé de façon habituelle dans l'autre État contractant d'une base fixe pour l'exercice de ses activités. Si tel est le cas, le revenu est imposable dans cet autre État, mais seulement dans la mesure où le revenu est imputable à ladite base fixe.

2. L'expression « professions libérales » comprend notamment les activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

Article 15 - Professions salariées

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18, 19 et 20, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État :

a) Si le bénéficiaire séjourne dans l'autre État, au cours de n'importe quelle période de douze mois, pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours commençant ou finissant pendant l'année d'imposition considérée;

b) Si les rémunérations sont payées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État; et

c) Si la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe que l'employeur a dans l'autre État.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef qui est exploité en trafic international par une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, à condition que le bénéficiaire des rémunérations soit un ressortissant de cet État et ne possède pas la nationalité de l'autre État contractant.

Article 16 - Tantièmes

Les tantièmes et autres rétributions similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration ou de tout autre organe similaire d'une société qui est un résident de l'autre État sont imposables dans cet autre État.

Article 17 - Artistes du spectacle et sportifs

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel qu'un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, ou un musicien, ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou un sportif exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, dans l'État contractant où les activités de l'artiste ou du sportif sont exercées.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas aux revenus provenant d'activités exercées dans un État contractant par un artiste ou un sportif si la visite à cet État est organisée, en tout ou en grande partie, à l'aide de fonds publics de l'autre État contractant, de l'une de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités ou administrations locales.

Article 18 - Pensions, rentes et prestations assimilées

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 19, les pensions versées au titre d'un emploi antérieur ou à un autre titre, ainsi que les autres prestations payées sous forme de versements périodiques ou de compensations forfaitaires, accordées au titre de la législation sur la sécurité sociale d'un État contractant ou de tout autre régime public de protection sociale, et toute rente émanant de cet État sont imposables dans ledit État.

2. Au sens du présent article, on entend par « rente » une somme déterminée payable périodiquement à échéances fixes, à titre viager ou pendant une période déterminée ou déterminable, en vertu d'un engagement d'effectuer les paiements en contrepartie d'une prestation adéquate en argent ou appréciable en argent.

Article 19 - Fonctions publiques

1. a) Les salaires, traitements et autres rémunérations analogues, autres que les pensions, payés par un État contractant, une subdivision politique, une collectivité ou administration locale ou un établissement public de cet État, à une personne physique au titre de services rendus à cet État, cette subdivision politique, cette collectivité ou administration locale ou cet établissement public, ne sont imposables que dans cet État;

b) Toutefois, ces salaires, traitements et autres rémunérations ne sont imposables que dans l'État contractant dont l'intéressé est un résident si les services sont rendus dans cet État et si l'intéressé :

i) Est un ressortissant de cet État; ou

ii) N'est pas devenu un résident de cet État à la seule fin de rendre ces services;

2. a) Les pensions payées par un État contractant, une subdivision politique, une collectivité ou administration locale ou un établissement public de cet État, ou à même des fonds créés par cet État contractant, subdivision politique, collectivité ou administration locale ou établissement public de cet État, à une personne physique au titre de services rendus à cet État, cette subdivision politique, cette collectivité ou administration locale ou cet établissement public, ne sont imposables que dans cet État;

b) Toutefois, ces pensions ne sont imposables que dans l'Etat contractant dont la personne physique est un résident s'il en a est un ressortissant.

3. Les dispositions des articles 15, 16 et 18 s'appliquent aux salaires, aux traitements, aux autres rémunérations et aux pensions payés au titre de services rendus dans le cadre d'une activité industrielle ou commerciale exercée par un État contractant, une subdivision politique, une collectivité ou administration locale ou un établissement public de cet État.

4. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent de même à l'égard des rémunérations payées, dans le cadre d'un programme d'aide au développement d'un Etat contractant, d'une subdivision politique, d'une collectivité ou administration locale ou d'un établissement public de cet État, à même des fonds fournis exclusivement par cet État, cette subdivision politique, cette collectivité ou administration locale ou cet établissement public, à un spécialiste ou à un bénévole de l'autre État contractant avec le consentement de cet autre Etat.

Article 20 - Étudiants et stagiaires

1. Une personne physique qui est ou était immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui se trouve dans le premier État contractant :

a) À des fins d'études ou de formation en qualité d'étudiant d'une université ou d'un autre établissement d'enseignement supérieur, collège ou école du premier État contractant ou en tant qu'apprenti ou stagiaire d'un établissement commercial, technique, agricole ou sylvicole;

b) À des fins d'études ou de recherche scientifique, comme titulaire d'une bourse, d'allocations, de subsides ou d'un prix décernés par le gouvernement d'un État contractant ou par un organisme scientifique, éducatif, religieux ou caritatif, ou au titre d'un programme de coopération technique convenu entre les Etats contractants; est exonérée d'impôt, dans le premier État en ce qui concerne les fonds reçus de l'extérieur de cet État aux fins de couvrir ses frais de subsistance, d'études ou de formation, ou au titre des subsides, des allocations ou du prix dont il est titulaire.

2. Un étudiant d'une université ou d'un autre établissement d'enseignement supérieur d'un État contractant ou un apprenti ou stagiaire d'un établissement commercial, technique, agricole ou sylvicole, qui est ou était immédiatement avant de se rendre dans un l'autre État contractant, un résident du premier État contractant et qui se trouve dans l'autre État contractant pendant une période continue ne dépassant pas 183 jours, n'est pas imposé dans cet autre État sur la rémunération de services rendus dans cet État, à condition que ces services

soient en rapport avec ses études ou sa formation et que la rémunération constitue un revenu nécessaire à sa subsistance.

Article 21 - Autres revenus

D'où qu'ils proviennent, les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant, dont il n'est pas question aux articles précédents du présent Accord, ne sont imposables que dans cet État.

Article 22 - Élimination de la double imposition

1. En Finlande, la double imposition est éliminée comme suit :

a) Lorsqu'un résident de la Finlande perçoit des revenus qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables aux Émirats arabes unis, la Finlande, sous réserve des dispositions de l'alinéa b), accorde une déduction de l'impôt sur le revenu de l'intéressé égale à l'impôt sur le revenu acquitté aux Émirats arabes unis. Cette déduction ne peut toutefois excéder la fraction des impôts sur le revenu calculés avant déduction, correspondant aux éléments de revenus qui sont imposables aux Émirats arabes unis;

b) Les dividendes payés par une société qui est un résident des Émirats arabes unis à une société qui est un résident de la Finlande et détient directement 10 % au moins des actions donnant droit au vote de la société distributrice sont exonérés de l'impôt finlandais;

c) Nonobstant toute autre disposition du présent Accord, une personne physique qui est un résident des Émirats arabes unis et qui, en vertu de la législation fiscale finlandaise concernant les impôts finlandais visés à l'article 2, est considérée également comme un résident de la Finlande est imposable en Finlande. Toutefois, la Finlande peut admettre en déduction de l'impôt finlandais tout impôt des Émirats arabes unis payé sur le revenu conformément aux dispositions de l'alinéa a). Les dispositions du présent alinéa ne s'appliquent qu'aux ressortissants finlandais;

d) Lorsque, conformément à une disposition quelconque du présent Accord, les revenus d'un résident de la Finlande sont exempts d'impôt en Finlande, celle-ci peut néanmoins, pour calculer le montant de l'impôt sur le reste des revenus de ce résident, tenir compte des revenus exemptés.

2. Aux Émirats arabes unis, la double imposition est éliminée comme suit :

Lorsqu'un résident des Émirats arabes unis perçoit des revenus qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables en Finlande, les Émirats arabes unis accordent une déduction de l'impôt sur le revenu de l'intéressé égale à l'impôt sur le revenu acquitté en Finlande. Cette déduction ne peut toutefois excéder la fraction des impôts sur le revenu calculés aux Émirats arabes unis avant déduction, laquelle fraction correspond aux éléments de revenus qui sont imposables en Finlande.

Article 23 - Non-discrimination

1. Les ressortissants d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles aux-

quelles sont ou pourront être assujettis les ressortissants de cet autre Etat qui se trouvent dans la même situation, notamment en ce qui concerne la résidence. La présente disposition s'applique aussi, nonobstant les dispositions de l'article premier, aux personnes qui ne sont pas des résidents d'un État contractant ou des deux États contractants.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre Etat contractant n'est pas établie dans cet autre Etat d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre État qui exercent la même activité. La présente disposition ne peut être interprétée comme obligeant un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôt en fonction de la situation ou des charges de famille qu'il accorde à ses propres résidents.

3. À moins que les dispositions de l'article 9, du paragraphe 5 de l'article 11 ou du paragraphe 5 de l'article 12 ne soient applicables, les intérêts, redevances et autres dépenses payés par une entreprise d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont déductibles, pour la détermination des bénéfices imposables de cette entreprise, dans les mêmes conditions que si elles avaient été payées à un résident du premier État.

4. Les entreprises d'un État contractant, dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant, ne sont soumises dans le premier État à aucune imposition ou obligation y relative qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujetties les autres entreprises similaires du premier Etat.

5. Nonobstant les dispositions de l'article 2, les dispositions du présent article s'appliquent aux impôts de toute nature ou dénomination.

Article 24 - Procédure amiable

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un État contractant ou par les deux Etats contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces Etats, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'État contractant dont elle est un résident ou, si son cas relève du paragraphe 1 de l'article 23, à celle de l'État contractant dont elle est un ressortissant. Le cas doit être soumis dans un délai de trois ans à partir de la première notification des mesures qui entraînent une imposition non conforme aux dispositions de l'Accord.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si cette autorité n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme à la présente Convention. L'accord ainsi conclu est appliqué et les impôts sont remboursés ou crédités, selon le cas, quels que soient les délais prévus par le droit interne des États contractants.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application de l'Accord. Elles peuvent aussi se concerter en vue d'éliminer la double imposition dans les cas non prévus par l'Accord.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer directement entre elles en vue de parvenir à un accord au sens des paragraphes précédents.

Article 25 - Echanges de renseignements

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent du mieux de leurs moyens tous les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions du présent ou pour prévenir l'évasion fiscale. Tous les renseignements reçus par un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet État et ils ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts visés par l'Accord, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts, ou par les décisions sur les recours relatifs à ces impôts. Ces personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins. Elles peuvent faire état de ces renseignements au cours d'audiences publiques de tribunaux ou dans des jugements.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

a) De prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant;

b) De fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre État contractant;

c) De fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel, professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

Article 26 - Membres des missions diplomatiques et postes consulaires

Aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les membres des missions diplomatiques et postes consulaires en vertu soit des règles générales du droit des gens, soit des dispositions d'accords particuliers.

Article 27 - Entrée en vigueur

1. Les gouvernements des États contractants se notifient réciproquement l'accomplissement des formalités constitutionnelles nécessaires à l'entrée en vigueur du présent Accord.

2. Le présent Accord entrera en vigueur quinze jours après la date de la dernière des notifications visées au paragraphe 1 et ses dispositions s'appliqueront dans les deux États contractants :

a) En ce qui concerne les impôts retenus à la source - aux revenus perçus à partir du 1 janvier de l'année civile suivant celle pendant laquelle l'Accord entrera en vigueur;

b) En ce qui concerne les autres impôts sur le revenu - aux impôts exigibles pour tout exercice fiscal commençant à partir du 1 janvier de l'année civile suivant celle pendant laquelle l'Accord entrera en vigueur.

Article 28 - Dénonciation

Le présent Accord demeurera en vigueur tant qu'il n'aura pas été dénoncé par un État contractant. Chaque État contractant peut dénoncer le présent Accord par la voie diplomatique moyennant un préavis de six mois avant la fin de toute année civile suivant une période de dix ans à compter de la date à laquelle l'Accord entrera en vigueur. Dans ce cas, le présent Accord cessera de s'appliquer dans les deux États contractants :

a) En ce qui concerne les impôts retenus à la source : aux revenus perçus dès le 1 janvier de l'année civile suivant celle pendant laquelle le préavis de dénonciation aura été donné;

b) En ce qui concerne les autres impôts sur le revenu : aux impôts exigibles pour tout exercice fiscal commençant dès le 1 janvier de l'année civile suivant celle pendant laquelle le préavis de dénonciation aura été donné.

En foi de quoi, les soussignés, à ce dûment autorisés, signent le présent Accord.

Fait à Abou Dhabi le 12 mars 1996, en double exemplaire, en finlandais, en arabe et en anglais, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais l'emporte.

Pour le Gouvernement de la République de Finlande :

OLE NORRBACK

Pour le Gouvernement des Émirats arabes unis :

AHMED HUMAID AL TAYER

PROTOCOLE

Lors de la signature de l'Accord conclu ce jour entre la République de Finlande et les Émirats arabes unis tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (ci-après dénommé « l'Accord »), les soussignés conviennent des dispositions ci-après qui forment partie intégrante de l'Accord

1. S'agissant du paragraphe 2 de l'article 4

Toute entité intergouvernementale ayant des fonds propres ou un autre capital de nature semblable auxquels souscrivent les Émirats arabes unis aux côtés d'autres États est admise aux avantages de l'Accord, mais uniquement au prorata de la participation des Émirats arabes unis à ce capital.

2. S'agissant des articles 6 et 13

Les revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de biens immeubles situés en Finlande et détenus par une société qui est un résident de la Finlande et dont les parts ne sont pas inscrites à la cote d'une bourse officielle, reçus par un actionnaire de la société, ou les plus-values provenant de l'aliénation de parts ou autres droits sociaux autres que des actions inscrites à la cote d'une bourse officielle, d'une société dont l'actif consiste surtout en bien immeubles situés en Finlande sont imposables en Finlande.

3. S'agissant des articles 8 et 13

Les dispositions des articles 8 et 13 s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international et les plus-values provenant de l'aliénation de ces navires ou aéronefs, réalisés par Gulf Air ou par l'Arab Shipping Company ou par toute autre entreprise formée par un résident d'un État tiers, mais uniquement à la partie des bénéfices ou plus-values qui correspond à la participation détenue par le résident de l'État contractant.

4. S'agissant du paragraphe 3 de l'article 10, du paragraphe 3 de l'article 11 et du paragraphe 3 de l'article 12

Si la Finlande convient, dans un accord conclu ultérieurement avec un État tiers en vue d'éviter la double imposition, que les résidents de cet État tiers ont droit, en ce qui concerne les dividendes, intérêts ou redevances versés au titre d'une participation génératrice de dividendes, d'une créance génératrice d'intérêts, ou d'un droit ou bien générateur de redevances, à un traitement plus favorable que celui qui est prévu au paragraphe 3 de l'article 10, au paragraphe 3 de l'article 11 ou au paragraphe 3 de l'article 12, le Gouvernement de la République de Finlande doit alors, sans délai indu, en informer par écrit au Gouvernement des Émirats arabes unis, par la voie diplomatique, en vue d'accorder aux résidents des Émirats arabes unis le même traitement qu'aux résidents dudit État tiers.

5. S'agissant de l'article 21

Sous réserve des dispositions de l'article 21, aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte au droit du Gouvernement des Émirats arabes unis, de ses subdivisions politiques ou de ses collectivités ou administrations locales d'appliquer leur propre législation en ce qui concerne l'imposition des revenus provenant de l'exploitation du pétrole et autres

ressources naturelles; ces revenus sont imposables en application des lois des Emirats arabes unis.

6. S'agissant de l'article 27

Nonobstant les dispositions de l'article 27 du présent Accord, les dispositions de l'article 8 du présent Accord s'appliquent à l'égard des impôts exigibles sur les bénéfices tirés dès le 1 janvier 1992 de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international.

En foi de quoi, les soussignés, à ce dûment autorisés, signent le présent Protocole.

Fait à Abou Dhabi le 12 mars 1996, en double exemplaire, en finlandais, en arabe et en anglais, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais l'emporte.

Pour le Gouvernement de la République de Finlande :

OLE NORRBACK

Pour le Gouvernement des Émirats arabes unis :

AHMED HUMAID AL TAYER

